

تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة
الإلكترونية في قطاع الخدمات

***Assessing the Extent of Compatibility between
Accounting Information Systems and the Requirements
of E-Commerce in the Services Sector***

إعداد الطالب
ليث محمد بني هاني

إشراف
الدكتور ظاهر شاهر القشبي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة
قسم المحاسبة - كلية الأعمال
جامعة عمان العربية
2014

التفويض

أنا الطالب ليث محمد صالح بني هاني، أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخ من رسالتي
المعنونة بـ " تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية في قطاع
الخدمات". ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظّمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات
العلمية عند طلبها.

الاسم : ليث محمد صالح بني هاني

التاريخ : ٢٠١٤/٠٦/٠٩

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة

الالكترونية في قطاع الخدمات " .

وأجيزت بتاريخ : / / ٢٠١٤

أعضاء لجنة المناقشة

- الدكتور هيثم ممدوح العبادي

- الدكتور ظاهر شاهر القشي

- الدكتور محمد عبدالله المومني

رئيساً

عضواً/مشرفاً

عضواً/خارجياً

التوقيع

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. فبعد أن منّ الله عليّ بإتمام كتابة هذه الرسالة، فإنه لي شرفني ويسعدني أن أتقدم بخالص الشكر إلى الدكتور ظاهر شاهر القشّي، الذي أشرف على هذه الرسالة وأحاطني بالرعاية واللفظ، حيث كان خير موجّه لي، فله منّي جزيل الشكر والتقدير. وجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الصرح العلمي الشامخ جامعة عمان العربية ممثلة برئيسها.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة لما منحوني من وقت لقراءة هذه الرسالة المتواضعة وإغنائها بتوجيهاتهم القيّمة.

كما وأشكر السادة أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة الذين زودوني بالعلم والمعرفة.

الباحث

الإهداء

أبي	إلى روح أعز الناس
أمي	إلى القلب الكبير والحنون
زوجتي وأبنائي	إلى من كان لي السند والعون
أساتذتي	إلى كل من علمني حرفاً
أصدقائي	وأخيراً إلى الأعماء

ليهم بني هاني

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ك	قائمة الملحقات
ل	الملخص باللغة العربية
ن	الملخص باللغة الإنجليزية
١	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
٢	١-١ المقدمة
٣	١-٢ مشكلة الدراسة وعناصرها
٤	١-٣ فرضيات الدراسة
٧	١-٤ أنموذج الدراسة
٨	١-٥ التعريفات المفاهيمية والإجرائية
٩	١-٦ أهمية الدراسة
١١	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
١٢	٢-١ نظام المعلومات المحاسبي
٢١	٢-٢ التجارة الإلكترونية

٣٤	٢-4 المشروع الأمريكي الكندي المشترك
٣٧	٢-5 الدراسات السابقة
٥٢	٢-6 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
٥٣	الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة و الاجراءات)
٥٤	٣-١ مقدمة
٥٤	٣-٢ منهجية الدراسة
٥٥	٣-٣ مجتمع وعينة الدراسة
٥٦	٣-٤ مصادر جمع البيانات
٥٥	٣-٥ أداة الدراسة
٥٣	٣-٦ صدق وثبات الأداة
٥٧	٣-٧ أساليب تحليل البيانات
٥٨	الفصل الرابع: عرض النتائج و اختبار الفرضيات
٦٨	الفصل الخامس: النتائج و التوصيات
٩١	قائمة المراجع
٩١	أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية
٩٤	ثانياً: قائمة المراجع باللغة الاجنبية
٩٦	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الجدول
53	ثبات الأداة	١-٣
56	توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية	١-٤
57	توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	٢-٤
58	توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	٣-٤
59	توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	٤-٤
59	توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التعامل بالتجارة الالكترونية	٥-٤
60	إجابات أفراد عينة الدراسة عن حجم التعاملات بالتجارة الالكترونية لدى الشركات	٦-٤
61	إجابات أفراد عينة الدراسة عن نية الشركة بالتعامل بالتجارة الالكترونية	٧-٤
62	مقياس تحديد مستوى التوافق	٨-٤
62	مقياس لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	٩-٤
63	ملخص بالمتوسط العام للتعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك	١٠-٤
64	التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الحماية (Security Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك	١١-٤

66	التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ جاهزية النظام (Availability Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك	١٢-٤
67	التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ تكامل المعالجات (Processing Integrity Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك	١٣-٤
69	التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك	١٤-٤
70	التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ السرية (Confidentiality Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك	١٥-٤
72	التعرف على المعوقات التي يمكن أن تكون عائقاً أمام التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الإلكترونية من وجهة نظر افراد عينة الدراسة مرتبة تنازلياً	١٦-٤
74	نتائج اختبار (t) للتعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الإلكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك	١٧-٤
75	نتائج اختبار (t) للتعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الحماية (Security Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك	١٨-٤

76	نتائج اختبار (t) للتعرف على التوافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ جاهزية النظام (Availability Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك	١٩-٤
77	نتائج اختبار (t) للتعرف على التوافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ تكامل المعالجات (Processing Integrity Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك	٢٠-٤
78	نتائج اختبار (t) للتعرف على التوافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك	٢١-٤
80	نتائج اختبار (t) للتعرف على التوافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ السرية (Confidentiality Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك	٢٢-٤

قائمة الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	عينة الدراسة	90
2	استبانة الدراسة	91
3	أسماء محكمي الاستبانة	99
4	نتائج التحليل الإحصائي	100

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في قطاع الخدمات ومتطلبات التجارة الالكترونية المتمثلة بالمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك، والبحث عن المعوقات التي تحد من عملية التوافق وتقديم الحلول المناسبة لتذليل تلك المعوقات، مما قد ينعكس إيجاباً على قطاع الخدمات بشكل خاص وعلى الاقتصاد الأردني بشكل عام.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة وتم توزيعها على ٤٨ موظفاً من العاملين في قسم المحاسبة لعينة قصدية تتكون من اربع وعشرون شركة من أصل مجتمع الدراسة من شركات القطاع الخدمي والمدرجة اسهمها في بورصة عمان وعددها خمس وخمسون شركة.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية، إضافة الى استخدام المنهج التحليلي في تحليل نتائج الاستبانة، كما وتم الإعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) في عملية التحليل واختبار الفرضيات واستخدام الوسائل الإحصائية التالية:معادلة كرومباخ ألفا وذلك لقياس درجة الثبات والاتساق بين فقرات الاستبانة، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لتحديد مدى التوافق بين متغيرات الدراسة، اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test) وذلك لقياس مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها، وجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، ورغم وجود توافق إلا أن عينة الدراسة أشارت إلى وجود بعض المعوقات التي تقلل من ذلك التوافق، كان من أهمها التخوف من مخاطر التجارة الالكترونية، وحداثة العهد باستخدام هذا النوع من التجارة في الأردن، وخصوصاً أن أجر المحاسبين متدني بشكل عام، بالإضافة إلى المشاكل المحاسبية التي لا تزال ترافق آلية الاعتراف بإيرادات ومصروفات التجارة الالكترونية.

وأخيرا قد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات المهمة من أهمها الاستناد على المشروع الأمريكي الكندي المشترك كمرجع متخصص للشروط والمبادئ التي يجب توافرها في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية كي تتوافق مع هذه البيئة، والحد من المعوقات التي تقلل من التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية من خلال: توعية القائمين على إدارة الشركات وتثقيفهم في مجال التطورات التكنولوجية الحديثة التي تساعد في التخفيف من مخاطر التجارة الالكترونية، التعريف بالتجارة الالكترونية ووسائل تطبيقها وبيان مدى الاستفادة منها في تحقيق أهداف الشركات، والاهتمام الدائم بتطوير العاملين بالشركات بشكل عام والمحاسبين بشكل خاص في الشركات في مجال التجارة الالكترونية.

ABSTRACT

This study aimed to identify the compatibility of the Computerized accounting information systems applicable in the services sector and the requirements of e-commerce represented by the principles of the Joint American Canadian Project, and Find the obstacles that limit the compliance and provide appropriate solutions to overcome these obstacles, which may reflect positively on the services sector in particular and on the Jordanian economy in general.

In order to achieve the objectives of the study, the researcher designed a questionnaire and has been distributed to 48 employees working in the accounting department of the purposive study sample amounting to twenty-four companies out of the study community of fifty-five service sector companies listed on Amman Stock Exchange.

This study adopted descriptive method in the theoretical aspects, in addition to the use of the analytical method in the analysis of the questionnaire results, and were relying on statistical program (SPSS) in the hypothesis analysis and testing, and the use of the following statistical tools: the equation of cronbach alpha in order to measure the degree of consistency and consistency between the questionnaire paragraphs, averages and standard deviations in order to determine the compatibility between the study variables, and the test (T) for a single sample (One Sample T-Test) to measure the degree of acceptance or rejection of hypotheses.

The study reached to several results, mainly the presence of the compatibility between the computerized accounting information systems and the requirements of e-commerce in the Jordanian service sector companies, according to the Joint American Canadian Project, Although there is compatibility, however, the study sample indicated to the presence of some obstacles that reduce the compatibility, such as the fear of the risks of e-commerce, and modernity using this type of trade in Jordan, especially to accountants low-wage in general, in addition to the accounting problems that still accompanies the mechanism to recognize revenues and expenses of e-commerce.

Finally, the study has reached to a several important recommendations, mainly the rely on the Joint American Canadian Project as a specialized reference to the conditions and principles that must be met in the computerized accounting information systems of companies involved in the e-commerce in order to correspond with this environment, and the reduction of obstacles that reduce the compatibility between the computerized accounting information systems and the requirements of e-commerce through: the awareness of those in charge of corporate management and educate them in the field of the modern technological developments that help to mitigate the risks of e-commerce, the definition of e-commerce and its ways for implementation and indicate to its benefit in the achievement of the companies objectives, and the permanent attention to the companies workers development in general and accountants particularly in the field of e-commerce.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة

١-٢ مشكلة الدراسة وعناصرها

١-٣ فرضيات الدراسة

١-٤ أنموذج الدراسة

١-٥ التعريفات المفاهيمية والإجرائية

١-٦ أهمية الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة

لقد ظهر منذ عقدين من الزمن تقريباً ما يسمى بالتجارة الالكترونية والتي أصبحت تحتل موقعاً في السوق إن لم يكن مساوياً أو أكبر من موقع التجارة التقليدية، فهو على الأقل موازيا لها، وتُعرّف التجارة الإلكترونية بأنها طريقة لتنفيذ عمليات البيع والشراء لكل من السلع والخدمات عبر شبكة الإنترنت، وعبر الشبكات التجارية العالمية الأخرى.

نتيجة للتطور الذي يشهده عالمنا الآن في شتى المجالات من جهة، والتزايد المستمر في التحول من النظم المحاسبية اليدوية واستبدالها بنظم معلومات محاسبية محوسبة من جهة أخرى، ونظراً لما تحظى به نظم المعلومات المحاسبية في الشركات من أهمية بالغة في تزويد الإدارة بمعلومات في غاية الأهمية تمكنها من اتخاذ القرارات الرشيدة والرقابة على أداء الشركة، بالإضافة الى تسهيل مهمة الإدارة في الكثير من القرارات الإستراتيجية ومساعدة الشركة والإدارة على حد سواء في تحقيق الهدف الرئيسي من وجودها وتعظيم ربحيتها، فهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات وأنظمة تجميع العمليات التي تستند على بيانات محاسبية مستخلصة من العمليات التجارية للمنشأة، حيث يتم تصنيفها وتبويبها ومعالجتها بمساعدة الحاسوب وتنتهي بالإبلاغ عنها على شكل معلومات تخدم كل من المستخدم الداخلي والخارجي للمنشأة.

لقد أوجدت البيئة الجديدة للتجارة الالكترونية تحديات في غاية الأهمية تواجه الشركات بشكل عام ونظم المعلومات المحاسبية لديها بشكل خاص، تكمن في الوسيلة والآلية التي يتم فيها الربط بين نظم المعلومات المحاسبية والعمليات التجارية المنفذة في ظل التجارة الالكترونية بحيث تحل وسائل الاتصال و شبكة الانترنت محل الوسيط في التعامل وتنفيذ الصفقات والتعاملات التجارية في هذا النوع من التجارة، ونظراً لأن الهدف من التجارة الالكترونية يتجسد في فتح اسواق جديدة لم تكن سابقا في ظل التجارة التقليدية

وتطوير التجارة العالمية وتنميتها وتجاوزها للحدود السياسية باستخدام وسائل وطرق التعاقد والدفع الإلكتروني، فقد أصبح من الضروري على الشركات العمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية لديها بصورة تتوافق مع المتطلبات الجديدة لبيئة التجارة الإلكترونية وتأهيلها للدخول في مضمار التجارة الإلكترونية والاستفادة من الأسواق الجديدة التي أوجدتها التجارة الإلكترونية لضمان استمراريتها وبقائها في مضمار المنافسة في السوق و زيادة حصتها السوقية وبالتالي تعظيم ربحيتها.

ارتكزت هذه الدراسة على كل من الحقيقة العلمية التي تنص على أن نظم المعلومات المحاسبية تؤثر وتتأثر بالبيئة المحيطة وعلى محاولة العديد من الجهات المحاسبية ومنذ ظهور التجارة الإلكترونية في وضع سياسات وإجراءات ومبادئ تساهم في إحداث توافق بين نظم المعلومات المحاسبية للشركات ومتطلبات بيئة التجارة الإلكترونية الفريدة من نوعها، ففي مطلع عام ٢٠٠٢ نجح كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (American Institute of Certified Public Accountants (AICPA ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي (The Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA بإنشاء مشروع مشترك أطلق عليه اسم خدمات توكيد موثوقية الموقع الإلكتروني (Web Trust Assurance Services)، والذي حدد المبادئ التي يجب أن تتوفر في نظم المعلومات المحاسبية كي تتوافق مع متطلبات بيئة التجارة الإلكترونية.

١-٢ مشكلة الدراسة وعناصرها

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في قطاع الخدمات ومتطلبات التجارة الإلكترونية المتمثلة بمبادئ موثوقية التجارة الإلكترونية (Web Trust) المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك.

وسعت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تقف حائلا في عملية التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الإلكترونية في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان وفقا

للمشروع الأمريكي الكندي المشترك وتقديم الحلول المناسبة لتذليل تلك المعوقات، مما قد ينعكس ايجاباً على قطاع الخدمات بشكل خاص وعلى الاقتصاد الأردني بشكل عام.

ولتحقيق الغرض من الدراسة فإنها قامت بالإجابة على السؤالين الرئيسيين التاليين:

أولاً: ما مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في شركات الخدمات الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك؟

والذي تفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات الأردنية ومتطلب مبدأ

الحماية (Security Principle) ؟

٢. ما مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات الأردنية ومتطلب مبدأ

جاهزية النظام (Availability Principle) ؟

٣. ما مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات الأردنية ومتطلب مبدأ

تكامل المعالجة (Processing Integrity Principle) ؟

٤. ما مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات الأردنية ومتطلب مبدأ

الخصوصية على الشبكة (Online Privacy Principle) ؟

٥. ما مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات الأردنية ومتطلب مبدأ

السرية (Confidentiality Principle) ؟

ثانياً: هل هناك معوقات تقف حائلاً أمام التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات

التجارة الالكترونية في شركات الخدمات الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك؟

١-٣ فرضيات الدراسة

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة في مشكلتها، فقد تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

و تتفرع عنها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الحماية (Security Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ جاهزية النظام (Availability Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ تكامل المعالجات (Processing Integrity Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ السرية (Confidentiality Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد معوقات تقف حائلاً أمام التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في شركات الخدمات الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

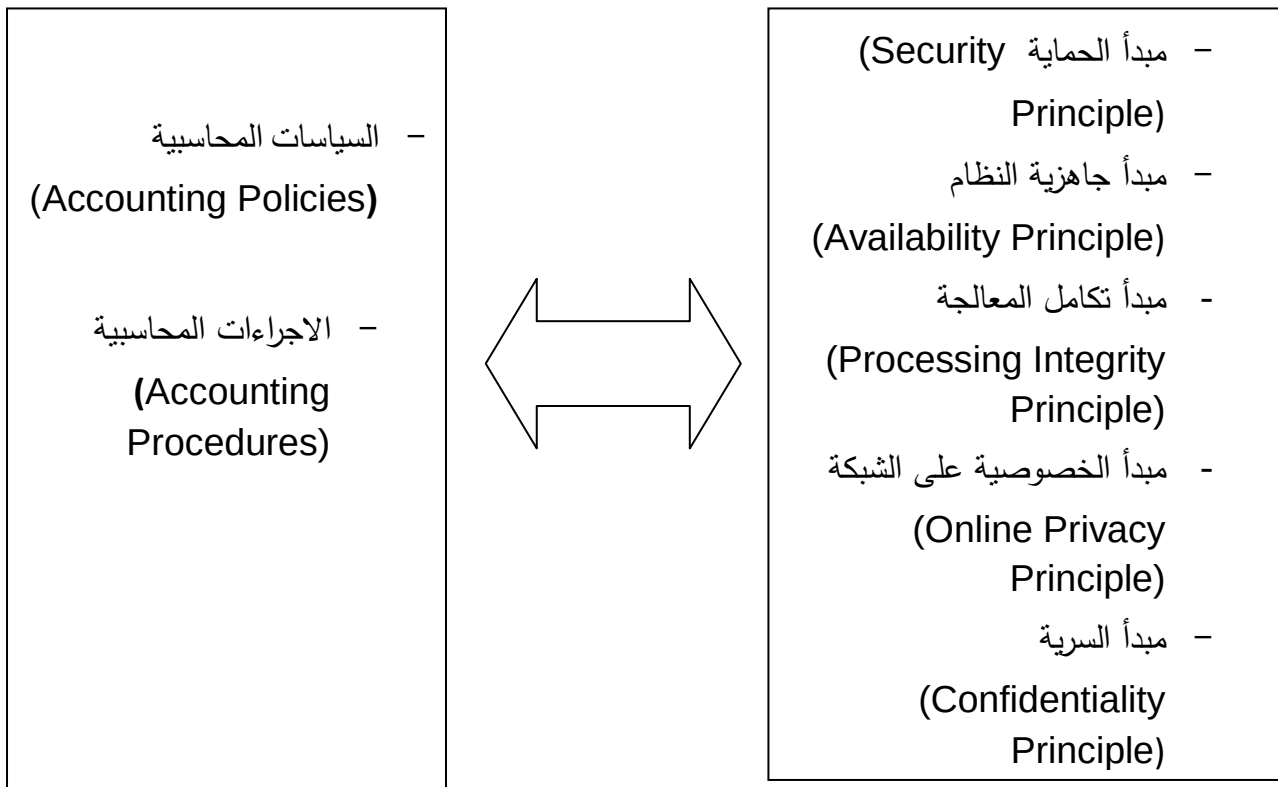
١-٤ أنموذج الدراسة

الشكل رقم (١)
انموذج الدراسةالمتغير التابع

مدى توافق نظم المعلومات المحاسبية

المتغير المستقل

متطلبات التجارة الالكترونية



* المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على دراسة (مطاحن، ٢٠٠٩)، ودراسة (القشي، ٢٠٠٣)

١-٥ التعريفات المفاهيمية والإجرائية

متطلبات التجارة الإلكترونية (E-Commerce Requirements): وهي عبارة عن المبادئ التي اشترط المشروع الأمريكي الكندي المشترك توافرها في نظم المعلومات المحاسبية المتعاملة بالتجارة الإلكترونية، والتي يتم التدقيق على الالتزام بها لاحقاً من قبل المدقق الخارجي في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وطريقة قياسها تمت بواسطة أسئلة فقرات الاستبانة.

مبدأ الحماية (Security Principle) هو مبدأ من مبادئ المشروع الأمريكي الكندي المشترك لخدمات تأكيد موثوقية الموقع الإلكتروني، وينص على أن يكون النظام محمياً من الاختراقات غير المصرح بها في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وطريقة قياسها تمت بواسطة أسئلة فقرات الاستبانة.

مبدأ جاهزية النظام (Availability Principle): هو مبدأ من مبادئ المشروع الأمريكي الكندي المشترك لخدمات تأكيد موثوقية الموقع الإلكتروني، وينص على أن يكون النظام جاهزاً للعمل وفقاً للسياسات الموضوعة في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وطريقة قياسها تمت بواسطة أسئلة فقرات الاستبانة.

مبدأ تكامل المعالجة (Processing Integrity Principle): هو مبدأ من مبادئ المشروع الأمريكي الكندي المشترك لخدمات تأكيد موثوقية الموقع الإلكتروني، وينص على أنه قد تم التأكد من أن جميع الإجراءات قد تم تجهيزها وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية ومصرح بها في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وطريقة قياسها تمت بواسطة أسئلة فقرات الاستبانة.

مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy Principle): هو مبدأ من مبادئ المشروع الأمريكي الكندي المشترك لخدمات تأكيد موثوقية الموقع الإلكتروني، وينص على أن الاستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت، يتمشى مع

سياسات الشركة الموضوعة لتأمين الخصوصية للمتعاملين مع شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وطريقة قياسها تمت بواسطة أسئلة فقرات الاستبانة.

مبدأ السرية (Confidentiality Principle): هو مبدأ من مبادئ المشروع الأمريكي الكندي المشترك لخدمات تأكيد موثوقية الموقع الإلكتروني، وينص على أن سرية وموثوقية جميع المعلومات، تتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين سرية وموثوقية المعلومات في شركات الخدمات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وطريقة قياسها تمت بواسطة أسئلة فقرات الاستبانة.

نظام المعلومات المحاسبي AIS (Accounting Information Systems): هو عبارة عن آلية يتم من خلالها تجميع البيانات المحاسبية، ومعالجتها باستخدام الوسائل المحوسبة ومن ثم الخروج بنتائج على شكل معلومات تخدم مستخدميها. كما وتُعرف على أنها عبارة عن إجراءات وانظمة تجميع عمليات تستند على بيانات محاسبية مستخلصة من العمليات التجارية للمنشأة، حيث يتم تصنيفها وتبويبها وتلخيصها ومعالجتها بمساعدة الحاسوب وتنتهي بالإبلاغ عنها من على شكل معلومات تخدم كل من المستخدم الداخلي والخارجي للمنشأة.

السياسات المحاسبية (Accounting Policies):

مجموعة التشريعات والأنظمة والتعليمات المالية التي تصدرها جهات حكومية ومنظمات مهنية معنية بالعمل المحاسبي لضمان التوحيد في العمل المحاسبي.

الاجراءات المحاسبية (Accounting Procedures):

هي مجموعة من الخطوات التفصيلية التي يتبعها المحاسب لتنفيذ الأعمال المحاسبية .

٦-١ أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية نظم المعلومات المحاسبية من جهة وأهمية التجارة الالكترونية من جهة أخرى، حيث أن التطورات التكنولوجية المتسارعة فيما يخص وسائل الاتصال واستخدامها في تسهيل

القيام بالعمليات التجارية والتجارة الالكترونية ساهمت في وجود تحديات كبيرة تواجه نظم المعلومات المحاسبية للشركات.

ونظرا لأن بيئة الاسواق الالكترونية مفتوحة للجميع وتساهم في تحقيق منافع لا يستهان بها للشركات، أصبح من الضروري لهذه الشركات مواكبة التطور والتأقلم مع هذه البيئة الجديدة.

يعتقد الباحث إن محاولته معرفة متطلبات التجارة الالكترونية ومدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية وتلك المتطلبات في الشركات الأردنية ستؤدي إلى الوصول إلى عدد من النتائج المهمة، ويمكن تحديد الأهمية بشكل دقيق بالتالي:

١-٦-١ الأهمية النظرية:

ترتكز الأهمية النظرية على أهمية التجارة الالكترونية التي مكنت مستخدميها من تحقيق عوائد كبيرة لم يكن بالإمكان تحقيقها في ظل التجارة التقليدية، ولهذا تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تربط بين كل من نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة من جهة ومتطلبات التجارة الالكترونية من جهة أخرى. من جميع ما سبق، فإن الباحث يأمل في أن تكون هذه الدراسة من الدراسات التي يتم الرجوع إليها من قبل الباحثين.

١-٦-٢ الأهمية العملية:

يرى الباحث بأنه من خلال تحديده في هذه الدراسة لمدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية في قطاع الخدمات، وتحديد المعوقات التي تقف حائلاً أمام نظام المعلومات المحاسبي في تلبية تلك المتطلبات ومن ثم العمل بالتوصيات المقترحة، فإنها قد تساهم في أن يكون لها آثار إيجابية على هذا القطاع المهم من القطاعات الاقتصادية في الأردن.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ نظام المعلومات المحاسبي

٢-٢ التجارة الإلكترونية

٢-٣ قطاع الخدمات في الأردن

٢-٤ المشروع الأمريكي الكندي المشترك

٢-٥ الدراسات السابقة

٢-٦ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

١-٢ نظام المعلومات المحاسبي

١-١-٢ مقدمة

تعتبر نظم المعلومات بشكل عام ونظم المعلومات المحاسبية بشكل خاص من المجالات المهمة والتي ينبغي على المحاسبين اتقانها و ليس الإلمام بها والتعرف عليها فحسب، وذلك لاعتماد المحاسبين على كم كبير من المعلومات اثناء ادائهم لعملهم، بحيث يمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال نظام المعلومات المحاسبي الذي يعتبر أداة فعالة لتوفير المعلومات اللازمة للمستفيدين من تلك المعلومات بصورة دقيقة وبالوقت المناسب، فأصبحت نظم المعلومات عنصرا أساسيا في المنشأة يُعتمد عليها في العديد من المجالات لدعم أنشطتها من أجل تحقيق أهدافها المنشودة سواء كانت تلك الأهداف تسعى إلى تحقيق الربح أو لا تسعى إلى تحقيق الربح.

وقبل الوصول الى تعريف نظم المعلومات المحاسبية لا بد من تعريف مفهوم كل من البيانات، والمعلومات، والنظام، ونظم المعلومات وتصنيفاتها.

٢-١-٢ البيانات (Data)

تعرف البيانات بأنها عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم والتي يمكن من إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج (قاسم، 2003، ص ١٥).

وتعرّف بأنها مجموعة من الحقائق الغير منظمة التي قد تكون في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض وليس لها معنى حقيقي و لا تؤثر على سلوك من يستقبلها.(سلطان، ٢٠١٠، ص٦)

٢-١-٣ المعلومات (Information)

تعرف بأنها نتيجة لتجهيز ومعالجة البيانات وتحليلها، أو هي نتائج التفسيرات أو التعليقات التي هي ما تأخذ شكل تقرير مركب من هذه البيانات.(عبد الهادي وبوعزة، ٢٠٠٥، ص٦)

ومن هنا يمكن تعريف البيانات بأنها حقائق وأرقام غير معدة للاستخدام بشكلها الحالي، أما المعلومات فهي عبارة عن بيانات تمت معالجتها وأصبحت جاهزة للاستخدام ويمكن تقديمها للأطراف المهتمة للاستفادة منها، بحيث يمكن اعتبار البيانات بأنها المواد الخام الذي يعتمد عليه النظام، كما أن المعلومات هي المنتجات والمخرجات الرئيسية لهذا النظام.

٢-١-٤ النظام (System)

يُعرّف النظام بأنه :

"شبكة من الاجراءات ذات العلاقات المترابطة ببعضها البعض، و التي يتم إعدادها بطريقة متكاملة بغرض اداء نشاط معين".(جمعة و آخرون، ٢٠٠٣، ص ١٥)

و يمكن تعريفه بأنه عبارة عن إطار عام ومتكامل يحقق عدة أهداف، فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وذلك حسب نوع النظام (الدراوي، ومحمد، ٢٠٠٢، ص١٦).

من الواضح من تعريف النظام أنه وُجد لتحقيق أهداف هذا النظام و التي هي المبرر الأساسي لوجوده، فأهداف النظام هي التي تحدد طريقة عمله وكيفية تنظيمه وإدارته واستخدام الموارد المتاحة له والتنسيق فيما بينها بما يضمن تحقيق هذه الأهداف.

٢-١-٥ نظم المعلومات (Information System)

تعرف بأنها عبارة عن التجهيزات والإجراءات والوثائق والاتصالات التي تجمع و تلخص وتعالج وتخزن البيانات لاستخدامها في عملية التخطيط والموازنة والحسابات و العمليات الأخرى.(سالمي ودباغ، ٢٠١٠، ص١٩)

وبناءً على التعريف السابق، يمكن تعريف نظام المعلومات بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات و المراحل التي تهدف إلى تحويل البيانات بعد معالجتها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في تحقيق الأهداف المرجوه منها، بحيث يمكن الاعتماد على نظم المعلومات كمصدر للمعلومات التي تساعد في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات، مما يساعدها في اعمالها.

٢-١-٦ تصنيفات نظم المعلومات.

تصنف نظم المعلومات حسب المستويات الثلاثة للمؤسسة المستوى التشغيلي، والمستوى الإداري، والمستوى الاستراتيجي (إلى أربعة أنواع أساسية)، حيث إن نظم المعلومات تخدم المدراء والعاملين في كل هذه المستويات، ويمكن تلخيص هذه المستويات كما يلي: (Laudon & Laudon, 2006, P43- P47)

١. نظم معالجة الحركات

تعتبر نظم معالجة الحركات من أنظمة الأعمال الأساسية، وهي التي تخدم المستوى التشغيلي لدى المؤسسة، وهو نظام محوسب يقوم بتأدية وتسجيل الحركات اليومية الروتينية، والتي تعتبر ضرورية لأعمال المؤسسة

٢. نظم المعلومات الإدارية

تعرف نظم المعلومات الإدارية بأنها عبارة عن دراسة نظم المعلومات في مجال الأعمال والإدارة، ويعتبر مصطلح نظم المعلومات الإدارية تصنيف محدد لنظم المعلومات والتي تخدم وظائف المستوى

الإداري لدى المؤسسة، وتزود المدراء بالتقارير، حيث تخدم نظم المعلومات الإدارية وظائف التخطيط، والتحكم وصناعة القرار على المستوى الإداري، وبشكل عام تعتمد على البيانات المستخرجة من نظم معالجة الحركات، وتقوم نظم المعلومات الإدارية بتلخيص وإنتاج تقارير عن حركات المؤسسة الأساسية وبيانات الحركات الأساسية المستخرجة من نظم معالجة الحركات، حيث يتم ضغطها وعرضها على شكل تقارير مطولة، وإنتاجها على شكل جداول منتظمة

٣. نظم دعم القرار

نظم دعم القرار تخدم أيضا المستوى الإداري للمؤسسة وتساعد المدراء في صناعة القرارات الفريدة وسريعة التغير مقدمة بشكل مبسط، كما تقوم بتحديد المشاكل في حال أن إجراءات إيجاد الحلول ليست مُعرفة بشكل كامل، وعلى الرغم من أن نظم دعم القرار تستخدم المعلومات الداخلية من نظم معالجة الحركات ونظم المعلومات الإدارية فهي دائما تجلب معلومات من مصادر خارجية، مثل أسعار الأسهم الحالية أو أسعار منتجات المنافسين.

٤. نظم دعم الإدارة التنفيذية

تخدم نظم دعم الإدارة التنفيذية المستوى الاستراتيجي للمؤسسة، حيث إن المدراء يستخدمون نظم دعم الإدارة التنفيذية لصناعة القرارات، كما تعالج القرارات الغير روتينية والتي تحتاج الى تقييم بشري لأنه لا يوجد موافقة على إجراء محدد للوصول لأحد الحلول، كما أن نظم دعم الإدارة التنفيذية تنشئ بيئة محوسبة واتصالات عامة، بدلا من إنتاج تطبيق ثابت أو قدرات محددة، ويتم تصميم نظم دعم الإدارة التنفيذية لتجمع بيانات عن الأحداث الخارجية، مثل قوانين ضريبية جديدة أو منافسين، ولكنها أيضا ترسم ملخصات عن معلومات داخلية من نظم معالجة الحركات ونظم دعم القرارات، وتقوم نظم دعم الإدارة التنفيذية بترشيح وضغط وتتبع بيانات حرجة، مع التركيز على اختصار الوقت والجهد المطلوبين للحصول على معلومات مفيدة للمدراء التنفيذيين، وعلى العكس من أنواع نظم المعلومات الأخرى، فإن نظم دعم الإدارة التنفيذية

ليست مصممة أساسا لحل مشاكل محددة بل مزودة بطاقة محوسبة واتصالات عامة يمكن تطبيقها على مصفوفة متغيرة من المشكلات.

٢-١-٧ نظام المعلومات المحاسبي (Accounting Information Systems)

لقد استخدم الإنسان المعلومات منذ أقدم العصور، ومع التحولات والتطورات التي يشهدها العصر الحديث فقد سمي العصر الحالي بعصر تكنولوجيا المعلومات، ونظرا للتطور السريع في تكنولوجيا المعلومات وانتشارها في جميع العلوم و لا سيما علم المحاسبة، فقد أصبح التطور في هذه العلوم يعتمد على التطور في نظم المعلومات. (الرمحي و الذبيبة، ٢٠١١، ص ١٥)

إن المحاسبة كغيرها من العلوم الأخرى محكومة بنظام معلومات خاص بها، و لقد أصبح من المتعارف عليه أن أي نظام للمعلومات يتكون من ثلاثة مكونات و مراحل رئيسية:

- المدخلات (Inputs)

- المعالجة (Processing)

- المخرجات (Outputs)

وتعرّف نظم المعلومات المحاسبية بأنها "أحد اهم نظم المعلومات في الوقت الحاضر، بل يعتبر من أقدم نظم المعلومات التي عرفها الإنسان، حيث تهتم بتسجيل العمليات المالية وإعداد تقرير عنها وتقديمها الى مختلف الجهات الداخلية والخارجية". (جمعة و آخرون، ٢٠٠٣، ص ١٥)

وتعرف بأنها "أحد مكونات نظام المعلومات الإداري والذي يهتم بجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية وتحويلها إلى معلومات وتوصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها" (العيسى، ٢٠٠٣، ص ٢٠)

اضافة لذلك فإن الإنتاجية يمكن ان تتزايد من خلال نظم معلومات أفضل، والمحاسبة كنظام للمعلومات تعرف، تجمع، تعالج، و تقوم بإيصال المعلومات الاقتصادية حول المنظمة للمستفيدين من هذه

المعلومات وخصوصاً متخذي القرار بصورة تساعدهم على اتخاذ قرارات سليمة بالاعتماد عليها و بالتالي تحقيق المنظمة لأهدافها (Bodnar and William, 2004 p1) .

وعليه فإن النظام المحاسبي كنظام للمعلومات مكون من مجموعة من المراحل والإجراءات تبدأ بالمدخلات مروراً بالمعالجات المختلفة وانتهاءً بالمخرجات، وتسعى نظم المعلومات المحاسبية الى تحقيق هدف محدد وهو توفير المعلومات اللازمة (مالية وكمية) من أجل إمداد الأطراف المستفيدة (الداخلية والخارجية) لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

٢-١-٨ خصائص نظام المعلومات المحاسبي

لنظام المعلومات المحاسبي العديد من الخصائص التي يجب أن يسعى لتحقيقها لكي يكون هذا النظام ناجحاً ومن تلك الخصائص (الداهمة، ٢٠٠٦، ص ٢٢):

- الوضوح: بمعنى أن يكون النظام واضحاً ومتضمناً على التعليمات التوضيحية التي تساعد على فهم النظام وعدم وجود مصطلحات قد تعيق فهم النظام.
- السهولة: وتعني إمكانية تطبيق وتنفيذ عمليات النظام بسهولة وبدون صعوبات.
- الدقة: ويقصد بها تطبيق وتنفيذ عمليات النظام بشكل صحيح ودون حدوث أخطاء أثناء عملية التنفيذ.
- السرعة: ويقصد بها قدرة النظام على تقديم المعلومات للجهات المستفيدة في الوقت المناسب.
- المرونة: وتعني قدرة النظام على مواجهة أي تغيير في النظام وإمكانية تعديل الإجراءات بما يتناسب وعمل المنشأة.
- الملائمة: وتعني أن يكون النظام ذو تكلفة اقتصادية ملائمة تتناسب مع التكلفة المرجوة من النظام.

٢-١-٩ العوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية

مع التطور التقني الذي تواجهه المؤسسات وسعي الإدارات إلى الحصول على المعلومات اللازمة والتي تنفيذها في اتخاذ القرارات المناسبة، أصبح لا بد على المحاسب من الإلمام بكافة العوامل التي قد تؤثر على المعلومات التي يقدمها للإدارة وبالتالي تؤثر على نظام المعلومات المحاسبي، وقد تطرق (موسكروف وسيمكن، ٢٠٠٥) إلى العوامل التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية في زيادة كفاءتها: (موسكروف وسيمكن، ٢٠٠٥، ص ٥٣-٥٤)

التحليل السلوكي: وهو التعرف على العوامل السلوكية والنفسية التي يواجهها الفرد خلال قيامهم بأداء واجباتهم المهنية.

الأساليب الكمية: وتعني مجموعة الطرق التحليلية التي يمكن أن تستخدمها الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة في عمليات دعم نظام المعلومات المحاسبي ورفع كفاءة المعلومات التي تزودها الإدارة.

الكمبيوتر: كانت المؤسسات والشركات في السابق تقوم بأداء عملها بطريقة يدوية مما يستهلك الوقت والجهد الكبير ولكن مع التطور التكنولوجي الهائل ومواكبة تلك المؤسسات لهذا التطور انتقلت المؤسسات من الأداء اليدوي إلى الأداء التكنولوجي وأصبح الاعتماد الأول على الكمبيوتر في أداء العديد من مهام المؤسسة مما أدى إلى توفير الوقت والجهد. وساعد ذلك المؤسسة على الاحتفاظ بسجلاتها المحاسبية خلال الكمبيوتر.

٢-١-١٠ طبيعة التجارة الإلكترونية وعلاقتها بنظم المعلومات المحاسبية

أصبح من المتعارف عليه أن التجارة الإلكترونية تعتبر أحد أهم مجالات التطور في استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة من حيث إمكانية الاستفادة من هذه التقنيات في تسهيل القيام بالعمليات التجارية واستخدامها في مجال عالم الأعمال بصورة عامة ومجال التجارة بصورة خاصة، وبما أن النظم المعلومات المحاسبية أصبحت تمثل نظاماً رسمية في أي شركة من الشركات وأيضاً تمثل نظاماً مفتوحاً تؤثر

في البيئة التي تعمل في نطاقها وتتأثر بها، لذلك أصبح من الضروري النظر إلى الاعتبارات والتأثيرات التي يمكن ان تنعكس على نظم المعلومات المحاسبية والتي تعمل في ظل التجارة الالكترونية.

من هذا المنطلق يجب على نظم المعلومات المحاسبية أن تأخذ بالمستجدات التي سوف تفرزها متطلبات العمل في ظل التجارة الإلكترونية وخاصة بما يتعلق بضرورات استخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، وإعادة تصميم النظام بما يتلاءم مع عملية التشغيل الإلكتروني للبيانات، بحيث تتعلق مكونات نظم المعلومات المحاسبية بمجموعة من الأجزاء البشرية والمادية لذلك سوف تعتمد بصورة رئيسية على الكادر البشري إضافة إلى مجموعة من الوسائل الآلية أو شبه الآلية البسيطة التي تساعد على القيام بالعمل المحاسبي. ولكن عند القيام بالعمل في ظل التجارة الإلكترونية فإن الأمر يتطلب ضرورة استخدام الوسائل الإلكترونية، الأمر الذي يتطلب من نظام المعلومات المحاسبية أن يعتمد على التشغيل الإلكتروني للبيانات، وهذا ما يدعو الحاجة لتطوير مكوناته بحيث تشمل كل الوسائل التي يتطلبها العمل في ظل التجارة الإلكترونية. (يحيى، والحبيطي، ٢٠٠٣، ص ٤١)

٢-١-١١ مكونات نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية

إن مكونات نظام المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية سوف تشمل كلاً من: مجموعة الأفراد المؤهلين، أجهزة الحاسوب، البرمجيات، قاعدة البيانات، الإجراءات وتقنيات الاتصالات، وفيما يلي توضيح لتلك المكونات: (يحيى، والحبيطي، ٢٠٠٣، ص ١٧٠-١٨١)

أولاً: مجموعة الأفراد المؤهلين:

يشكل الأفراد أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وتزداد أهمية وجود الأفراد ضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية في ظل العمل لأغراض التجارة الإلكترونية من حيث ضرورة وجود الأفراد المؤهلين علمياً وعملياً، ومدى قدرتهم على أداء العمل المحاسبي في ظل استخدام التقنيات الحديثة

وتعدد الجهات التي تتكون لها علاقات مع الوحدة الاقتصادية التي يتم العمل فيها، وكذلك زيادة البيانات والمعلومات التي يتطلب تجميعها وتشغيلها وتوصيلها إلى الجهات المعنية .

ثانياً: أجهزة الحاسوب:

وهي تمثل الوسيلة الأساسية في عمل نظام المعلومات المحاسبية عند العمل في ظل التجارة الإلكترونية نظراً لأنه لا يمكن أداء العمل بدونها سواء من حيث تشغيل البيانات ومعالجتها بالسرعة والدقة المطلوبتين أو من حيث إمكانية إجراء الاتصالات مع الجهات التي يتم التعامل معها وتوصيل البيانات والمعلومات اللازمه لها .

ثالثاً: البرمجيات:

وهي تتضمن مجموعة من التعليمات التشغيلية الموجهة للحاسوب يقوم باتباعها لتنفيذ الأهداف المطلوبة من النظام، ويمكن التفرقة بين نوعين أساسيين من البرمجيات وهي برامج النظام.

رابعاً: قاعدة البيانات:

تمثل قاعدة البيانات المحاسبية مجموعة من الملفات المرتبطة مع بعضها البعض بصورة منطقية ومخزونة بطريقة منظمة تسهل وصول البرامج التطبيقية إليها بهدف معالجة البيانات. وتعد قاعدة البيانات ضمن مكونات نظام المعلومات المحاسبية أمراً هاماً وساعد ذلك على تحقيق الفوائد.

خامساً: الإجراءات

ويقصد بها مجموعة السياسات والأساليب التي ينبغي اتباعها عند استخدام وتشغيل والتعامل مع نظام المعلومات .

سادساً: تقنيات الاتصالات

يقصد بها كافة الأنشطة والوسائل المتعلقة بالنقل الإلكتروني للمعلومات والبيانات من موقع لآخر باستخدام الأجهزة والبرامج والوسائط أو القنوات التي تربط بين الحاسبات وبعضها أو بين الحاسبات وبعض الوحدات الآلية الأخرى .

مما تقدم، ومن أجل تحقيق أهداف الشركات التي تعمل فيها نظم المعلومات المحاسبية لا بد أن تأخذ بالحسبان كل التغيرات والتطورات التي تحدث في المجالات المتعددة المحيطة ببيئتها وخاصة بما يتعلق بالمستجدات في مجال استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة والتي تمثل التجارة الإلكترونية أهمها، وأن انضمام العديد من الشركات للعمل في التجارة الإلكترونية يتطلب من نظم المعلومات المحاسبية إعادة وتقييم مكوناتها وأساليبها المستخدمة في تجميع البيانات وتخزينها ومعالجتها ومن ثم توصيلها إلى الجهات التي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة، وأن عمل نظم المعلومات المحاسبية في الشركات تعمل في الشركات التجارية يتطلب الكادر البشري المتمثل بالأفراد القائمين على عمل نظم المعلومات المحاسبية، وتطوير مهاراته المعرفية في مجالات استخدام أساليب تقنيات المعلومات لكي يكون بمقدوره التعامل معها وتحقيق الفائدة من استخدامها في مجال عمل نظم المعلومات المحاسبية.

٢-٢ التجارة الإلكترونية (Electronic Commerce)

٢-٢-١ مقدمة

يعد التطور في تكنولوجيا المعلومات وعولمة الأسواق من أبرز التطورات العالمية المعاصرة التي حدثت خلال العصر الماضي، ويعد التطور الذي يشهده العالم الآن في شتى المجالات الاقتصادية بشكل عام وفيما يتعلق بالتجارة والعمليات التجارية بشكل خاص جاء نتيجة للثورة التكنولوجية والمعرفية وتعدد وسائل الاتصال، فساهمت عملية العولمة في حدوث العديد من التأثيرات الإيجابية، التي من أهمها سهولة انتقال التكنولوجيا وتدفق الاستثمارات وانخفاض تكاليف النقل بحيث أصبح العالم قرية صغيرة، ونتيجة لذلك

فقد ادت الى ظهور مفاهيم جديدة للتجارة تجاوزت شكلها التقليدي المتعارف عليه لما يسمى بالتجارة الالكترونية.

٢-٢-٢ نشأة التجارة الالكترونية

عرف الإنسان التجارة منذ فجر الحضارة الإنسانية وكانت ولا تزال في تطور مستمر، فقد عرف الإنسان التجارة في صورة المقايضة ثم تطور الأمر الى صورة البيع الذي ظهر مع معرفة الإنسان للنقود التي كانت في صورة ذهب او فضة في أول الأمر ثم إلى آخر شكل لها وهي العملة الورقية. فقديمًا كانت التعاملات التجارية تعتمد على التقابل وجها لوجه بهدف البيع والشراء، وهي وان ما زالت مستمرة إلا أنه طرا عليها تغيرات جوهرية فاصبحت بالإمكان إجراء عملية البيع والشراء دون المقابلة وجها لوجه وذلك عبر الانترنت واصبح التعامل يتم على وجهين الأول: بين شركتين، والثاني بين شركة ومستخدم (الجداية، ٢٠٠٩، ص ٢١).

فالتجارة الالكترونية تمثل أحد مجالات التطور في استخدام تقنيات المعلومات الحديثة من حيث إمكانية الاستفادة من التقنيات في تسهيل القيام بالعمليات التجارية استنادا إلى البيانات المتعلقة بها، فظهر أول تطبيق لمفهوم التجارة الالكترونية في بداية عام ١٩٧٠ حيث تمت عمليات التحول النقدي للأموال بطريقة الكترونية من منظمة إلى أخرى، إلا أن هذه الطريقة كانت تنحصر ضمن المؤسسات والشركات المالية الكبيرة، إلى أن توسع هذا المفهوم ليشمل عمليات نقل وإرسال الوثائق إلكترونياً، وبعد التطور السريع في الشبكات الحاسوبية وبرمجيات التجارة الالكترونية والبروتوكولات بدأت تظهر التطبيقات الأخرى للتجارة الالكترونية مثل التطور في نظام حجز التذاكر السفر والسوق المالي (الجداية، ٢٠٠٩، ص ٢٦).

ومن هنا فالتجارة الالكترونية أحد مجالات التطور في استخدام تقنيات المعلومات الحديثة من حيث إمكانية الاستفادة من هذه التقنيات في تسهيل القيام بالعمليات التجارية استنادا إلى البيانات المتعلقة بها.

والتجارة الالكترونية يكون طرفي العقد فيها ليس على علاقة مباشرة مع بعضهم البعض بل لا بد أن يكون طرفي العقد بينهم الوسيط الالكتروني وهو مقومات شبكة الانترنت، فالأصل هو الوثائق الالكترونية وليس الوثائق الورقية، والتوقيع الذي يوضع على العقد الالكتروني الثابت بالمستند الالكتروني هو توقيع الكتروني، إضافة إلى عدم تقيد أطراف العقد بالتعامل مع دولة معينة، فيجوز لها أن تتعامل مع دولة قريبة أو بعيدة، فتقنية شبكة الانترنت والتعاقد من خلالها سهلت الأمور إلى درجة ميسورة جداً أصبح المكان وبعده غير ذي موضوع في العقد الالكتروني، ويمكن لموضوع التجارة الالكترونية أن يكون عقود بين شركات مع بعضها البعض أو بين شركات وأفراد أو بين شركات وحكومات الأمر الذي بين إلى أي مدى أصبحت التجارة الالكترونية ذات فائدة في توسيع دائرة التعامل بين الجميع، فشبكة الإنترنت شهدت انتشاراً هائلاً، مما جعل مفهوم التجارة الالكترونية يتوسع وينتشر ليشمل عمليات واسعة من البيع والشراء فالآفاق التي تفتحتها التجارة الالكترونية أمام الشركات والمؤسسات والأفراد لا تتوقف عند حد معين وسبب ازدهارها هو اعتماد تلك الشركات على تكنولوجيا متطورة (Lin, C, Burn, J. 2007. p. 806).

أن نظم المعلومات المحاسبية تمثل نظاماً رسمية ورئيسية في أي شركة من الشركات، وهي تؤثر في البيئة التي تعمل في نطاقها، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تنعكس على نظم المعلومات المحاسبية وكيفية تصميمها وتحديد تلك الشركات التي تعمل في ظل التجارة الالكترونية، وللمحاسبين دور مهم في تطوير وتقييم مقاييس الرقابة والأمان في نظام المعلومات المحاسبي، فهم يعملون عن قرب مع مصممي النظم أثناء تطوير نظام المعلومات المحاسبي حتى يتم التأكد من أن مقاييس الرقابة والأمان مناسبة وكافية (الدهراوي، ٢٠٠٣، ١٥٩ص).

ويعتقد الباحث أن التجارة الالكترونية التي ظهرت كنتيجة لكل من التطورات التكنولوجية الحديثة وتطور وسائل الاتصال في العقود الأخيرة رتبت على الشركات التي تنوي التعامل بالتجارة الإلكترونية

والاستفادة منها جهود إضافية تكمن في ضرورة دراسة جوانبها والبحث في مدى إمكانية تطبيقها لدى تلك الشركات لتحقيق الفوائد والعوائد المرجوة منها والتي لم يكن بالإمكان تحقيقها في ظل التجارة التقليدية.

٢-٢-٣ التعريف بالتجارة الإلكترونية

أن مفهوم التجارة الإلكترونية يتكون من مقطعين هما التجارة، والإلكترونية: (خليل، ٢٠٠٩، ص ٢٩) الأول: التجارة (Commerce): وهذا المقطع يعبر عن نشاط تجاري أو اقتصادي معروف لنا حيث يتم تداول السلع والخدمات من خلاله وفقا لقواعد ونظم متفق عليها.

الثاني: الإلكترونية (Electronic): وتعني القيام بأداء النشاط الاقتصادي " التجاري " باستخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة مثل شبكة الانترنت وغيرها من الوسائل الإلكترونية، فالتجارة الإلكترونية هي عملية الإعلان عن البضائع والخدمات بعد تنفيذ عمليات عقد الصفقات وإبرام العقود ومن ثم الشراء والبيع لتلك البضائع والخدمات وتسدد القيمة الشرائية عبر شبكات الانترنت وغيرها من الشبكات الاتصال التي تربط بين المشتري والبائع.

تُعرّف التجارة الإلكترونية بأنها:

" استخدام التقنيات الحديثة في المعلومات والاتصالات؛ من أجل إبرام الصفقات وعقد المبادلات التجارية؛ من أجل تطوير التجارة العالمية وتنمية المبادلات". (الزبيدي، ٢٠٠٤، ص ٤)

وتعرف التجارة الإلكترونية بأنها مفهوم جديد يشرح عملية بيع أو شراء المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال شبكات كمبيوترية ومن ضمنها الانترنت وهناك عدة جهات نظر من أجل تعريف هذا المصطلح، فعالم الاتصالات يعرف التجارة الإلكترونية بأنها وسيلة من أجل إيصال المعلومات أو الخدمات عبر خطوط الهاتف أو عبر الانترنت ومن وجهة نظر الأعمال التجارية فهي عملية تطبيق التقنية من أجل جعل المعاملات التجارية تجري بصورة تلقائية وسريعة. في حين تعرف أن الخدمات تعرفها بأنه أداة من أجل تلبية رغبات الشركات والمستهلكين في خفض كلفة الخدمة والرفع من كفاءتها وإيصال الخدمة بشكل سريع، وعالم

الإنترنت يعرفها بالتجارة التي تفتح المجال من أجل بيع وشراء المنتجات والخدمات والمعلومات عبر الإنترنت (غنيم، ٢٠٠٢، ص ٤).

من الواضح أن التجارة الإلكترونية تتشابه مع التجارة التقليدية المعروفة و المتعارف عليها لدى العموم، مع وجود اختلاف يكمن في الوسيلة التي يتم التنفيذ من خلاله لهذا النوع من التجارة، بحيث تحل وسائل الاتصال و شبكة الإنترنت محل الوسيط في التعامل وتنفيذ الصفقات والتعاملات التجارية، وبالإضافة إلى ذلك فإن الهدف من التجارة الإلكترونية في تطوير التجارة العالمية و تتميتها و تجاوزها للحدود السياسية باستخدام وسائل و طرق التعاقد و الدفع الإلكتروني.

٢-٢-٤ الفرق بين التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية

يعتقد الكثير أن اصطلاح التجارة الإلكترونية رديفاً لاصطلاح الأعمال الإلكترونية، إلا أن هذا الاعتقاد خاطئ ولا يراعي الفرق بينهما، فالأعمال الإلكترونية أوسع وأشمل من التجارة الإلكترونية، وتقوم الأعمال الإلكترونية على فكرة كيفية الأداء في العلاقة بين إطارين من العمل، ولا تتعلق فقط بعلاقة البائع أو المورد بالزبون، إذ تمتد لعلاقة المنشأة بوكلائها وموظفيها وعملائها، ويندرج تحت مفهوم الأعمال الإلكترونية، المصنع الإلكتروني المؤتمن، والبنك المركزي، وشركة التأمين الإلكترونية، والخدمات الحكومية والتي تطورت في الوقت الحاضر إلى مفهوم أوسع وهو الحكومة الإلكترونية وأي منشأة تقيم شبكة انترنت لإدارة أعمالها وأداء موظفيها والربط بينهم، أما التجارة الإلكترونية فهي نشاط تجاري وبشكل خاص تعاقدات البيع والشراء وطلب الخدمة وتلقيها بآليات تقنية ومن بيئة تقنية، وللتجارة الإلكترونية أنماط تتمثل بطائفتين هما: الأولى: من أعمال إلى الأعمال (Business to Business) وتختصر في العديد من الأبحاث بصورة (B2B)، أما الثاني: من الأعمال إلى الزبون (Business to Consumer) وتختصر في العديد من الأبحاث بصورة (B2C) وهو المفهوم الدارج للتجارة الإلكترونية لدى مستخدمي شبكة الانترنت (فرج، ٢٠٠٨، ص ١٩).

٢-٢-٥ مزايا التجارة الإلكترونية

تناولت كثير من الدراسات مميزات التجارة الالكترونية وأهمية الجوء إليها واعتمادها نمطاً رئيسياً للنشاط التجاري في عصر طريق المعلومات فائق السرعة ويمكن ايجازها كالتالي: (عبد العال، ٢٠٠٣، ص ٢٧)

تساعد التجارة الالكترونية على زيادة الأرباح، فالتجارة الالكترونية تزيد من نسبة المبيعات وخفض التكلفة، والاعلان الجيد عن الموقع (web).

يمكن أن تنقص تكلفة تناول المبيعات وتقديم عروض الأسعار وتحديد مدى إتاحة المنتج باستخدام التجارة الالكترونية في دعم المبيعات وعمليات تلقي الطلبات.

تزيد التجارة الالكترونية من فرص المبيعات للبائع وبالتالي فهي تزيد من فرص الشراء للمشتري.

تمد التجارة الالكترونية المشتريين بمدى أوسع من الخيارات عن التجارة التقليدية فيمكن لهم النظر في منتجات وخدمات متنوعة كثيرة من مجموعة متنوعة أوسع من البائعين.

إيجاد وسائل اتجار توافق عصر المعلومات مكنت التجارة الالكترونية من خلق أنماط مستحدثة من وسائل ادارة النشاط التجاري كالبيع عبر الوسائل الالكترونية والتجارة الالكترونية بين قطاعات الأعمال.

٢-٢-٦ عيوب التجارة الالكترونية

كما للتجارة الالكترونية مزايا عديدة فإن لها عيوب كثيرة منها: (عبد العال، ٢٠٠٣، ص ٢٩)

بعض أنشطة الأعمال لا يمكن أن تدخل في التجارة الالكترونية مثل الأغذية سريعة التلف والاصناف عالية التكلفة مثل المجوهرات والآثار التي يكون من المستحيل معاينتها بدرجة كافية من مكان بعيد بغض النظر عن أي تكنولوجيا يمكن أن تصمم في المستقبل.

كثيرا من المنتجات والخدمات تتطلب عددا حاسما من المشتريين المحتملين يكون مجهزا ومعدا للشراء عبر الانترنت فمثلا البقالة تعرض خدمات تسليمها فقط في مدن قليلة.

تحتسب الأعمال أرقام العائد على رأس المال قبل استخدامها لأي تكنولوجيا وهذا صعبا بالنسبة للاستثمارات في التجارة الالكترونية لأن التكاليف والمنافع من الصعب تحديدها كمياً.

٢-٢-٧ منافع وفوائد التجارة الالكترونية

يوجد العديد من المنافع التي يمكن الحصول عليها بواسطة استخدام التجارة الالكترونية والتي يتم دعمها بواسطة الشبكة العالمية للمعلومات (Joins, et. Al. 2003, p 92) والتي تشمل:

تتيح التجارة الالكترونية للناس التسوق من داخل منازلهم.

المعلومات الالكترونية أسهل في المراجعة والرصد عن المدفوعات عن طريق الشيك، مما يساعد على الحماية ضد خسائر الغش والسرقة.

تتيح الفرصة للمستثمرين من التسوق حول العالم.

كما تتيح للمستثمرين سؤال كل منهما الآخر عن المورد والمنتج وجودته.

للتجارة الالكترونية العديد من الفوائد يمكن اجمالها بما يلي: (الجداية، ٢٠٠٩، ص ٣٣)

الوصول للعالم كله: وسعت التجارة الالكترونية أسواق الأعمال المحلية والعالمية حيث أعطت الشركة الفرصة للبحث عن الموردين بأقل الأسعار وأسهل الطرق مكنتها من الوصل لأكثر عدد من المستهلكين والبحث عن شركاء العالم كله بأسهل الطرق للبيع بكميات أكثر.

تقليل التكلفة: قللت التجارة الالكترونية من تكلفة المنتجات الورقية حيث قللت من تكلفة إنشاءها وتوزيعها وتخزينها واسترجاع المعلومات منها.

استمرارية الوقت: لا يوجد في التجارة الالكترونية إجازات أو أوقات عمل محددة بل هي متوفرة كل السنة وكل الأيام وعلى مدار الساعة.

التصنيع حسب الطلب: حيث سمحت التجارة الالكترونية للمستهلك بأن يحد خصائص المنتج حسب مواصفات خاصة وبأسعار منافسة ومناسبة وتسمى التصنيع حسب الطلب.

ظهور نماذج جديدة للأعمال: مثل التجارة الجماعية والمشاركة في المزادات كمجموعة تجارية متكاملة.

تقليل وقت تنفيذ المنتج: قللت التجارة الالكترونية الوقت بين ظهور فكرة تصنيع سلعة وتنفيذ هذه الفكرة وظهرها بشكلها التجاري.

تقليل كلفة الاتصالات: كلفة الاتصالات الالكترونية خاصة عبر الانترنت قليلة مقارنة بالاتصالات عبر الشبكات المحلية الخاصة.

تحسين العلاقة مع المستهلك: فاستطاعت الشركات الالكترونية توسيع علاقاتها مع المستهلك لأنها استطاعت الوصول له في كل مكان والوصول لرغباته وردة فعله اتجاه منتجاتها.

التطوير المستمر للمنتج: يمكن تعديل المنتجات على شبكة الانترنت والأسعار في الكاتولوجات الالكترونية بصورة سريعة ومتطورة.

تحسين أداء سلسلة التوريد: استطاعت التجارة الالكترونية أن تسهل عملية الوصول إلى الموردين من مختلف أنحاء العالم وبأقل الأسعار وسهولة الوصول للمخازن القريبة من البلد المنتج ووفرت خاصية التصنيع حسب الطلب وقللت الحاجة للمخازن.

٢-٢-٨ صور التجارة الالكترونية

للتجارة الالكترونية أشكال وصور مختلفة يمكن تلخيصها بالعناصر التالية (الجداية، ٢٠٠٩، ص ٢٦-

(٢٨):

منظمات الأعمال إلى منظمات الأعمال: هي التجارة الالكترونية التي تتم بين المنظمات والشركات

عبر شبكات الحاسوب و ٨٥% من التجارة الالكترونية هي من هذا النوع في الوقت الحاضر.

منظمات الأعمال إلى المستهلك: هي التجارة الالكترونية التي تشمل التعاملات بين الشركات والأفراد

من حيث توفي الخدمات والمنتجات للمتسوقين عبر الانترنت.

منظمات الأعمال إلى منظمات الأعمال إلى المستهلك: هي نموذج جزئي من (Business to Business)حيث يمكن للشركات والمنظمات تقديم خدماتها لزملائها وموظفيها وعرض منتجاتها دون الحاجة لإضافة رسوم لهذه الخدمة.

المستهلك إلى منظمات الأعمال: وهنا تسمح التجارة الالكترونية للأفراد ببيع السلع أو الحصول على الخدمات التي يحتاجونها من مؤسسات الأعمال والمنظمات بصورة مباشرة.

المستهلك إلى المستهلك: فيتم التعامل بين المستهلكين بصورة مباشرة، مثل: بيع السيارات أو بيع القطع الثمينة الغالية عبر الشبكات الحاسوبية وتبادل الملفات والبرمجيات.

التجارة عبر الهاتف المحمول: وهنا يمكن للمستخدم إجراء عملياته البنكية عبر الهاتف المحمول وظهر حديثاً خدمة تحديد الموقع عبر الهاتف المحمول.

التجارة الالكترونية ضمن المنظمة الواحدة: ويتضمن هذا النوع من التجارة الالكترونية الأنشطة والعمليات الداخلية في المنظمة التي تشمل تبادل المنتجات والخدمات والمعلومات بين فروع المنظمة. التجارة الالكترونية بين المستهلكين والإدارة المحلية (الحكومية): هذا النوع من أنواع التجارة الالكترونية حديث النشأة وغير موسع وينظم العديد من الأنشطة من بينها دفع الضرائب إلكترونياً.

٢-٢-٩ التجارة الالكترونية والاسواق العربية

احتلت التجارة الالكترونية بيئة النشاط التجاري العربي، إلا أن اللغة العربية لا تمثل أكثر من (٥,٠%) من مساحة الاستخدام على شبكة الانترنت، وهذا يعد عائقاً أمام نجاح تجارة التسوق الالكتروني في المنطقة العربية، فمشكلة اللغة تمثل عاملاً مهماً يقيد نشاط التجارة الالكترونية العربية، كما أن عدم الوعي بوسائل التجارة الالكترونية وتحديد وسائل الوفاء بالثمن عبر تقنيات الدفع النقدي وبطاقات الائتمان وضعف الثقة بالجوانب الأمنية لحماية المعلومات مثلت عوامل حاسمة في ضعف شيوع هذا النمط المستحدثة

للأنشطة التجارية، فالتحديات في حقل بناء تجارة الكترونية عربية ثلاثية الأبعاد وهي: (فرج، ٢٠٠٣، ص ٣٣)

البعد الأول: متطلبات البنى التحتية: يتصل به تحديات بناء وتطوير الكوادر البشرية في حقل المعرفة التقنية وتحديات استراتيجيات إدارة مشاريع المعلوماتية في القطاعين العام والخاص وسلامة لغتها ومتطلباتها. البعد الثاني: يتمثل بتحديات البناء القانوني الفاعل المتوائم مع واقع المجتمع والأمة والمدرّك لأبعاد التأثير على ما هو قائم من مرتكزات وقواعد النظام القانوني وهو تحد ذو طبيعة تنظيمية.

البعد الثالث: يتمثل بتحديات التمييز والاستمرارية والقدرة على التنافسية وهو تحد يتصل بالأعمال او على نحو يتعلق بمفهوم تطوير الأعمال.

ومع ذلك فإن مئات المواقع العربية، عبر تجاوز مشكلة اللغة باعتمادها نظام لغة ثنائي وبرمجيات ترجمة وحلول خاصة بالبيئة العربية تمكنت من الدخول إلى سوق التجارة الالكترونية (فرج، ٢٠٠٣، ص ٣٣)

٢-٢-١٠ الانترنت والتسويق العالمي باستخدام التجارة الالكترونية

أن مفهوم تكنولوجيا المعلومات في العصر الحديث يعني استخدام التقنيات والأجهزة الحديثة مثل الحواسيب والانترنت والطابعات والماسحات الضوئية في جمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها وبثها بسرعة وبدقة كبيرة، فبدلاً من استخدام الورقة والقلم في عملية الضرب والجمع نستطيع استخدام الحاسوب وبدلاً من إرسال رسالة بالبريد العادي نستطيع إرسالها بالبريد الالكتروني، وهذه الوسائل والتقنيات كان لها الكثير من الفوائد على البشرية، ومنها نقل البيانات بصورة سريعة في مختلف أنحاء العالم (الطيبي، ٢٠٠٨، ص ١٩).

٢-٢-١١ الثقة في التجارة الالكترونية

الثقة هي عبارة عن حالة نفسية مشتركة بين طرفين أو أكثر يحدث بينهم تفاعل وتعاون من أجل تحقيق هدف مخطط له مسبقاً، وعندما يثق الناس ببعض يتولد لديهم الأيمان بالمحافظة على الوعود والإبقاء عليها على الرغم من أن كلا الطرفين يفترض وجود خطورة في عالم التجارة الالكترونية، حيث لا يتقابل البائع

والمشتري وجها لوجه ولكن المشتري يشاهد صورة السلعة أمامه وليس السلعة نفسها ويتوقع الحصول على الجودة المطلوبة والتسليم في الوقت المحدد، ولكن هل يتحقق كل هذا كما توقع الزبون؟ ولهذا تسعى الشركات التي تباع عبر مواقع الانترنت لبناء الثقة بينها وبين زبائنهم وتحرص على تحقيق ذلك من خلال المتابعة مع الزبون بعد الشراء وخصوصاً في ظل العولمة واختلاف الثقافات وتلاشي الحدود الجغرافية، حيث إنه من الصعب الملاحقة القانونية للشركات عبر هذه المسافات وإثبات القضايا في المحاكم والقضاء خاصة في حال الغش أو النصب والاحتيال، لذلك لا بد من تعزيز الثقة بين البائع والمشتري في ظل التجارة الالكترونية لتوفير الأمن والحماية الكاملة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات حتى تتولد الثقة لدى الزبون ويستخدم بطاقته الائتمانية الالكترونية في عمليات الشراء كما هو الحال في الشركات الرائدة في هذا المضمار مثل شركة (Amazon) لبيع الكتب وشركة (Dell) وشركة (wall mart). (الجداية، ٢٠٠٩، ص ١٣٥)

٢-٢-١٢ عوائق تبني التجارة الالكترونية

إن اتخاذ القرار بتبني التجارة الالكترونية من قبل العديد من المدراء وخاصة في دول العالم الثالث تواجهه العديد من العوائق والتي تحول دون تبني التجارة الالكترونية، وفي دراسة مسحية شملت الشركات المتوسطة والصغيرة في الأردن لمدينة إربد تبين أن من أهم المعوقات التي تعيق تبني التجارة الالكترونية هي نوعين أساسيين: معوقات تقنية ومعوقات غير تقنية (الجداية، ٢٠٠٩، ص ٣٩):

أولاً: المعوقات التقنية:

ما زالت المواصفات المعيارية لمفهوم الجودة والسرية والموثوقية غير محددة بصورة واضحة.

شبكات الاتصالات ما زالت غير كفؤة خاصة في مجالات شبكات الهواتف المحمولة.

الأدوات لتطوير البرمجيات ما زالت في مراحل التطوير.

هناك صعوبات في برمجيات التجارة الالكترونية وتكاملها مع شبكة الانترنت حيث توجد حاجة مستمرة لتطوير مقدمي خدمات انترنت بالإضافة لتطوير شبكات الحاسوب.

الاشتراك في شبكات الانترنت في بعض الدول ما زال مكلف وغير كفؤ.

ثانياً: المعوقات غير التقنية:

حاجة المستهلك المستمرة للخصوصية والسرية في عمليات البيع والشراء.

ضعف ثقة المستهلك في التجارة الالكترونية بالبائع الافتراضي أي أنه لا يملك موقعاً فيزيائياً.

ما تزال لدى بعض الحكومات قوانين تمنع أو تقلل من غرض التعاون الدولي.

هناك صعوبة لقياس مدى نجاح الإعلانات الالكترونية، وذلك لعدم توفر طرق القياس المعيارية

الالكترونية.

يرفض بعض المستهلكون التغير والتحول من التجارة الفيزيائية للتجارة الالكترونية، وبعضهم يفضل

لمس المنتج قبل الحصول عليه، وبعض المستهلكون يرفضون التحول للتعاملات اللاورقية والعقود

الالكترونية.

٢-٣ قطاع الخدمات في الأردن

٢-٣-١ مقدمة

لقد شهد الاقتصاد العالمي مؤخراً نمواً كبيراً وملحوظاً في مساهمة قطاع الخدمات ويقابله انخفاض في

مساهمة كل من القطاع الصناعي والزراعي، فقد ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الإجمالي

العالمي من ٥٥% عام ١٩٧٧ الى ٧٠% في العام ٢٠٠٧، وارتفعت أيضاً في الدول اللاتينية النامية وذات

الدخل المتوسط من ٤٤% إلى حوالي ٦٦% لنفس الفترة، وكذلك الحال في الدول الصناعية في شرق آسيا

من ٤٠% في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٥٠% في العام ٢٠٠٥، بالإضافة الى ذلك فقد بلغت مساهمة قطاع

الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي لدول منظمة التعاون الدولي و التنمية (OECD) ما يقارب الـ ٧٥%

في العام ٢٠٠٧، حيث أثمر ذلك النمو إلى إجراء تحولات جذرية في هيكله القطاعات الاقتصادية للعديد من الدول نحو اقتصاد الخدمات.(Farncois and Hoekman, 2010, P.92)

من الواضح مما ورد أعلاه أن قطاع الخدمات من القطاعات الاقتصادية الآخذة بالنمو والتطور وبصورة كبيرة خلال العقود الأخيرة، وتشكل نسباً عالياً جداً ولا يستهان بها في مساهمتها في الاقتصاد العالمي والدول على حد سواء، و يمكن اعتبار قطاع الخدمات قطاعاً أساسياً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ومنها الأردن.

ويمكن تعريف قطاع الخدمات بأنه القطاع الاقتصادي الذي يوصف بالنشاطات الأخرى والتي لا تندرج تحت مظلة القطاع الصناعي، الزراعي، و الانشائي.(Kox and Rebalcaba, 2007,P.5)

٢-٣-٢ واقع قطاع الخدمات في الاردن

تمكن الاقتصاد الأردني خلال العام ٢٠١٣ من التصدي للتداعيات السلبية الناجمة عن تعمق الاضطرابات السياسية و الاجتماعية في المنطقة، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة ٢,٨% مقابل نمو نسبته ٢,٨% خلال العام ٢٠١٢، وجاء الأثر الأكبر للنمو الاقتصادي في عام ٢٠١٣ مدفوعاً بالنمو المتأني من قطاعات الخدمات، وبشكل مجموع قطاع الخدمات للعام ٢٠١٣ ما نسبته ٦٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي للأردن، أي ما يوازي ثلثي توليد الدخل في الأردن، وهو بتقسيماته المختلفة بين تجارة التجزئة والاتصالات والسياحة والتعليم والصحة والتعليم والقطاع المالي والنقل وغيرهم، المساهم الأكبر في تحريك عجلة الاقتصاد ومساندة عمل القطاعات الأخرى من صناعية والزراعية وهو المشغل الرئيس في الاقتصاد الوطني بنسبة تصل إلى ثلاثة أرباع الوظائف التي يولدها الاقتصاد، كما ويشار إلى أن القيمة النقدية التي ولدها هذا القطاع من دخل في الاقتصاد الأردني خلال العام ٢٠١٣ ما يقارب الـ ١٥ مليار دينار. (التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني، ٢٠١٣)

كما وتشير سجلات وزارة الصناعة والتجارة الاردنية إلى أن اجمالي عدد الشركات والمؤسسات المسجلة لديها في العام ٢٠١٣ في مختلف القطاعات ٧٨٥٤ شركة ومؤسسة وبمجموع رؤوس أموال بلغت ٣٣٧,٦ مليون دينار، وأن ما نسبته ٢٤% من رؤوس الاموال هي لشركات ومؤسسات قطاع الخدمات، أي ما يقارب ٨١ مليون دينار. (الخصيب، ٢٠١٤، ص ١٤)

ووفقا للمعلومات المنشورة من قبل بورصة عمان (www.ase.com.jo) فقد بلغت عدد العقود المنفذة خلال العام ٢٠١٣ لقطاع الخدمات ٢٢٥٢١٥ عقداً من إجمالي العقود البالغ عددها ١٠٧٤٣٩٠ عقداً، أي ما نسبته ٢١%، و بحجم تداول بلغ ٤٠٤,٣ مليون دينار من اجمالي تداول بقيمة ٢٤٢٥ مليون دينار، اي ما نسبته ١٧% من اجمالي حجم التداول في بورصة عمان.

يتضح من ذلك أهمية قطاع الخدمات في الأردن، فيمن اعتباره كإحدى القطاعات المهمة والمسيطرة في النشاط الاقتصادي الأردني، وبالإضافة إلى ذلك فقطاع الخدمات يساهم ويساند القطاعات الأخرى في أعمالها.

٢-٤ المشروع الأمريكي الكندي المشترك

٢-٤-١ مقدمة

يبدأ الإصدار الخاص -بمسودة المشروع المشترك بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي، حول مبادئ ومعايير خدمات التوثيق التي تساهم في توفير الثقة لكل من النظام ومواقع التصفح عبر الإنترنت/الإصدار الأخير- بإعطاء ملخص بسيط بالقول: "إن مجلس التطوير التابع لكل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي وضعاً إطاراً عملياً لتطوير خدمة جديدة؛ وذلك استجابة لحاجة السوق الجديدة في ظل بيئة الأعمال الجديدة". (Exposure

(Draft, AICPA/CICA, 2002, P.1) ودراسة (القشي، ٢٠٠٣)

٢-٤-٢ مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية Trust Services Principles & Criteria

لقد تم استعراض تعاريف كل من المبادئ والإجراءات المقترحة بالمشروع بشكل مختصر كالتالي:

(Exposure Draft, AICPA/CICA, 2002, Page 5) ودراسة (القشي، ٢٠٠٣، ص ١٠٤-١١٤)

٢-٤-٢ المبادئ Principles

فيما يلي المبادئ التي طورها مجلس التطوير المشترك للمعهدين:

- أ. مبدأ الحماية (Security)، وينص على أن يكون النظام محمياً من الاختراقات غير المصرح بها.
- ب. مبدأ جاهزية النظام (Availability)، وينص على أن يكون النظام جاهزاً للعمل وفقاً للسياسات الموضوعية.
- ت. مبدأ تكامل المعالجة (Processing Integrity)، وينص على أنه قد تم التأكد من أن جميع الإجراءات قد تم تجهيزها وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية ومصرح بها.
- ث. مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy)، وينص على أن الاستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت، يتماشى مع سياسات الشركة الموضوعية لتأمين الخصوصية للمتعاملين معها.
- ج. مبدأ السرية (Confidentiality)، وينص على أن سرية جميع المعلومات، تتماشى مع سياسات الشركة الموضوعية لتأمين سرية المعلومات.

٢-٤-٢ المعايير Criteria

وفيما يلي المعايير المرتبطة بكل من المبادئ أعلاه:

- أ- معيار السياسات (policies)، وينص على أنه يجب على الشركة تعريف وشرح سياساتها المتماشية مع المبادئ المنصوص عليها في المشروع.
- ب- معيار شبكات الربط (Communications)، وينص بأنه يجب على الشركة ربط سياساتها المعلنة بالمستخدمين المرخصين.

ج- معيار الإجراءات (Procedures)، وينص على أنه يجب على الشركة اتباع الإجراءات اللازمة التي تؤهلها لتحقيق أهدافها المتماشية مع أهدافها المعلنة.

د- معيار المراقبة (Monitoring)، وينص على أنه يجب على الشركة مراقبة نظامها بحذر؛ وذلك لاتخاذ الإجراء اللازم عند الضرورة للتماشي مع سياساتها المعلنة.

ويشير المشروع إلى أن كلا من المعايير الرئيسة التي سبق ذكرها تحتوي على إجراءات فرعية، وذلك من أجل أن تتماشى مع المبادئ المقترحة وبالشكل التالي: (القشي، ٢٠٠٣، ص ١٠٤)

أ- معيار السياسات (Policies) والذي يجب أن يرافقه ثلاثة إجراءات فرعية، هي:

- وضع السياسات والمصادقة عليها.
- ملاءمة السياسات للقوانين المعمول بها.
- تحديد مسؤوليات واضعي السياسات.

ب- معيار شبكات الربط (Communications) الذي يجب أن يرافقه خمسة إجراءات فرعية، هي:

- الإفصاح عن الشبكات.
- الإفصاح عن السياسات المتبعة في الشبكات وعن المرخص لهم باستخدامها.
- تحديد الأشخاص المؤهلين للتعامل مع الشبكات.
- توضيح الآلية التي تمكن المستخدم من طلب المساعدة من الشركة بخصوص أي موضوع يعنيه.

- توضيح التغيرات التي يمكن أن تحدث لشبكات الربط وبيان أثرها على المستخدم لها.

ج- معيار الإجراءات (Procedures) والذي يجب أن يرافقه سبعة إجراءات حماية فرعية، هي:

- وضع إجراءات منطقية للمصرح لهم بدخول النظام وعدم جعل سلطتهم مطلقة.
- وضع إجراءات ملموسة للمصرح لهم بدخول النظام وعدم جعل سلطتهم مطلقة.

- وضع أسس حماية منطقية لمنع غير المصرح لهم بدخول النظام.
- وضع أسس حماية منطقية لمنع البرامج المحوسبة غير المصرح لها بدخول النظام.
- وضع أسس حماية منطقية تمنع وصول معلومات العمليات التي تتم عبر التعامل إلى الجهات غير المصرح لها.
- تعريف وتوضيح الإجراءات التي ستتخذ في حالة محاولة اختراق النظام من قبل الغير.
- وضع أسس تصحيح سير العمليات التي لم تكتمل.
- د- معيار المراقبة (Monitoring) الذي يجب أن يرافقه ثلاثة إجراءات فرعية، هي:
 - تقييم أداء آلية المراقبة.
 - تعريف وتحديد البدائل للمراقبة إن وجدت.
 - مراقبة التغيرات التي تحدث على التكنولوجيا وبيئتها.

٢-٥ الدراسات السابقة

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة وجد أن الدراسات المتعلقة بالمجال نفسه شحيحة إلى حد ما حسب علمه، وفيما يلي عرض للدراسات السابقة والمتعلقة بجانب من الموضوع وذات العلاقة:

٢-٥-١ أولاً: الدراسات باللغة العربية

٢-٥-١-١ القشي، (٢٠٠٣) "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية والوصول إلى نموذج مقترح لنظام يربط بين نظام المعلومات المحاسبية والتجارة الإلكترونية يمكن بواسطته تفادي السلبيات الثلاثة: وهي عدم توفر (الأمان والتوكيدية والموثوقية)، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي أشارت إلى المشاكل التي واجهتها أنظمة

المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الالكترونية ومن ثم قام الباحث بإقتراح نموذج عملي يساهم في الحد من تلك المشاكل، وقد انتهجت المنهج الوصفي لتحقيق اهدافها.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

١. أن نظرية المحاسبة وبشكلها الحالي لم تستطع معالجة آلية التحقق والاعتراف بالإيرادات المتولدة عبر عمليات التجارة الإلكترونية.

٢. إن حل مشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي التي واجهت مهنتي المحاسبة والتدقيق، والناجمة عن الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق لعملياتها، يكمن في توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات النظام المحاسبي المتعامل بالتجارة الإلكترونية.

٣. لا يمكن تحقيق كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام يربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت، وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمد على الشركة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا.

٤. تطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت والمكون من عدة سياسات وإجراءات توفر الأمان والموثوقية والتوكيدية لتعاملات العملاء والزائن مع الشركة وعبر موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت.

وأوصت الدراسة باعتماد نموذج نظام الربط الذي تم اقتراحه، بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت من قبل الشركات المستخدمة للتجارة الإلكترونية، لمواجهة المشاكل الكثيرة المرافقة لها.

وكون هذه الدراسة من الدراسات التي قامت بتحليل وترجمة مشروع تدقيق التجارة الإلكترونية الذي تم بالاشتراك بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي، فقد إستفاد الباحث

منها في دراسته الحالية بالاعتماد على مبادئ المشروع بجعلها متغير دراسته المستقل، وكما استفاد منها في الجانب النظري وتحديدًا في شرح مفاهيم المبادئ (المتغير المستقل للدراسة الحالية) ومعايير آلية تطبيقها المفصلة.

٢-١-٥-٢ دهمش، والقشي، (٢٠٠٤) "مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على بيئة التجارة الإلكترونية وإجراء المقارنة بينها وبين التجارة التقليدية، والتعرف على كفاية وملائمة السياسات المحاسبية للتعامل مع التجارة الإلكترونية وحصر المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة عند تطبيق التجارة الإلكترونية واقتراح الحلول لها، ولقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي حيث قام الباحثان بجمع المعلومات المتعلقة ببيئة التجارة التقليدية وبيئة التجارة الإلكترونية وإجراء مقارنة بين البيئتين، وقد انتهجت المنهج الوصفي لتحقيق اهدافها.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، وأهمها :

١. تفتقد التجارة الإلكترونية إلى التوثيق المستندي .

٢. تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق مشكلة عدم وجود آلية محدودة للاعتراف بالإيرادات والتخصيص

الضريبي للعمليات التي تتم في ظل التجارة الإلكترونية .

٣. فشلت نظرية المحاسبة المالية بالتعامل مع مشكلة الاعتراف بالإيرادات الضريبية".

وقد أوصت الدراسة الى اقتراح نقطة جديدة للاعتراف بالإيرادات في ظل التجارة الإلكترونية، سميت بـ

" نقطة الاعتراف عند تحقيق الأمان لعمليات النظام " والتي يمكن الوصول إليها عند تحقيق كل من: أمان العمليات، وإجراءات تأكيد الأمان .

وكون هذه الدراسة تناولت المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة عند تطبيق التجارة الإلكترونية، فقد

إستفاد منها الباحث في استخدام بعض تلك المشاكل ضمن قياسية للمعوقات التي قد تقف حائلا أمام توافق

نظم المعلومات المحاسبية في شركات الخدمات الأردنية ومتطلبات تطبيق التجارة الالكترونية، كما و استفاد منها الباحث في الجانب النظري لمتغير الدراسة الحالية المستقل.

٢-٥-١-٣ أبو رحمة، (٢٠٠٩) "أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها- دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الأساليب المتبعة في تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها في البنوك العاملة في قطاع غزة، وتحديد العوامل التي تؤثر في تنفيذ تلك الأساليب ونظم التسوية عنها من حيث المخاطر التي تتعرض لها، اضافة الى التطرق إلى نظام الرقابة الداخلية على العمليات المنفذة الكترونيا لتحقيق الأمن والأمان لإنتاج الجودة المطلوبة، كما وهدفت إلى تحديد المخاطر المؤثرة على عمليات تنفيذ التجارة الإلكترونية وسبل معالجتها.

تكونت عينة الدراسة من جميع مدراء البنوك والموظفين العاملين في مجال التجارة الالكترونية ومدققي الحسابات العاملين في البنوك في قطاع غزة والتي يبلغ عددها ٧ مصارف من أصل ٢٢ مصرف، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد عينة الدراسة، بحيث تم استرداد ٨٤ استبانة، كما تم استبعاد ٥ استبانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبانة، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة ٧٩ استبانة، وقد انتهجت المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها.

وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من توفر البنية وبعض الأسس والقواعد إلا أن حجم التعامل بالتجارة الإلكترونية ضعيف ويرجع ذلك إلى قلة الخبرة وعدم وجود كادر مهني متخصص، كما وأن نظم التسوية المطبقة في البنوك العاملة في قطاع غزة تعتبر ضعيفة نتيجة قلة الخبرة وعدم توفر البنية التحتية السليمة لضمان كفاءة تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية.

وأوصت بضرورة إعداد نظام محاسبي آمن يتم من خلاله تنفيذ عمليات التجارة الالكترونية.

ونظراً لتناول الدراسة للأساليب المتبعة في تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها في البنوك العاملة في قطاع غزة ومخاطرها، فقد استقى منها الباحث بعض الأدبيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية المستقلة والتابعة، ويتسلسل عمليات التجارة الإلكترونية في نظام المعلومات المحاسبي.

٢-٥-١-٤ الجزراوي، وسعيد، (٢٠٠٩) "أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بعض أدبيات الفكر المحاسبي المتعلق بنظام المحاسبة ضمن إطار تكنولوجيا المعلومات وصولاً لتحليل دور أدوات تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة وفعالية مخرجات النظم المحاسبية وانعكاسات هذا الدور في إعادة تقويم تلك النظم وفق رؤية تجعل منها نظم معلومات شاملة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي، حيث قام الباحثان بالتعليق على الفكر المحاسبي الوارد في الدراسات السابقة ومن ثم إعطاء وجهة نظر جديدة مستقلة.

وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها :

١. هناك آثار إيجابية لاستخدام البرامج في نظام المعلومات المحاسبية عن طريق ما توفره من جهد ووقت، وسهولة الحصول على المخرجات بكفاءة وفعالية وبالوقت المناسب إضافة إلى إمكانية تشارك المستخدمين في الوصول إلى المعلومات والبيانات بواسطة أدوات تكنولوجيا المعلومات .
٢. هناك ضرورة ماسة لمواكبة التطورات والتغيرات في مهنة المحاسبة بهدف إنجاز الأعمال بسرعة وبشكل أفضل وإن النقطة الأساسية لمواكبة هذه التغيرات تكمن في إجراء تحسينات وتغييرات في عناصر التعليم المحاسبي لمواكبة التطورات المالية والمستقبلية .

وقد أوصت بضرورة الإكثار من الدراسات و الأبحاث و الندوات التي تشخص و تُقوّم واقع أدوات

تكنولوجيا المعلومات و مدى ملائمة استخدامها في المجالات المحاسبية المختلفة.

وكون هذه الدراسة تناولت تحليلاً لبعض أدبيات الفكر المحاسبي المتعلق بنظام المحاسبة ضمن إطار تكنولوجيا المعلومات، فقد استفاد الباحث منها في الجانب النظري من أدبيات هذه الدراسة لمتغير الدراسة الحالية التابع (نظم المعلومات المحاسبية).

٢-٥-١-٥ مطاحن، (٢٠٠٩) "مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بتدقيق تعاملات التجارة الإلكترونية (Web Trust Assurance Services)، وتحليله ومناقشته والتعرف على مدى ادراك المدققين الخارجيين في الأردن لبنود ذلك المشروع وتحديد المعوقات والعقبات التي تواجههم للقدرة على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية، وقد انتهجت المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق اهدافها. وقد تم تحليل المشروع الأمريكي الكندي المشترك كما وتم تنظيم استبانة حول بنود هذا المشروع وُرعت على عينة الدراسة التي بلغت (١٦٠) مدققاً خارجياً من أصل المجتمع البالغ (٤٨٤) وذلك لفحص مدى إدراكهم للمشروع، وتم استخدام المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وتشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الى عدد من النتائج كان من أهمها:-

١. لقد أضاف المشروع الأمريكي الكندي المشترك إلى كل من مهنتي المحاسبة والتدقيق بعداً تكنولوجياً متطوراً لم يكن موجود سابقاً قبل التجارة الإلكترونية.
٢. إن هناك ادراكاً ملحوظاً من قبل عينة الدراسة لبنود المشروع الأمريكي الكندي المشترك كما ويوجد صعوبة بالالتزام ببند هذا المشروع من قبل مكاتب التدقيق الاجنبية في العالم، وأن هناك ضعف في الاهتمام بالتجارة الإلكترونية لدى أغلب المدققين الخارجيين في الأردن.

٣. اتفقت عينة الدراسة أن هناك عدد من المعوقات قد تحول دون إدراكهم لعملية تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات المهمة كان من أهمها أن يتم عقد دورات أو ورشات عمل متخصصة من قبل جمعية مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين، وأن يتم إيجاد آلية مشتركة من قبل جميع مكاتب التدقيق في الأردن تتناط بها مهمة تأهيل المدققين تكنولوجياً. وإقامة ندوات للتوعية بأهمية التعامل بالتجارة الإلكترونية.

رغم أن هذه الدراسة بحثت في قدرة المدقق على تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية، إلا أن الباحث استفاد منها بشكل رئيسي، حيث تحتوي في طياتها على ترجمة كاملة ووافية للمشروع الأمريكي الكندي المشترك الذي سعى الباحث في الدراسة الحالية الى تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الإلكترونية وفقاً لهذا المشروع، وكون المدقق الخارجي هو من يبدي رأيه في مدى تماشي عمليات النظام المحاسبي مع عمليات التجارة الإلكترونية، فقد استقى الباحث العديد من الحقائق في هذه الدراسة حين تصميم استبانة الدراسة الحالية.

٢-٥-١-٦ الرمحي، وآخرون، (٢٠١٠) "مدى تطبيق تبادل البيانات إلكترونياً في نظم المعلومات المحاسبية"

هدفت هذه الدراسة الميدانية إلى التعرف على مدى تطبيق تبادل البيانات إلكترونياً ضمن نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام استبانة تم توزيعها على تسع و ثلاثون شركة بمعدل استبانتين لكل شركة (الأولى لمدير العمليات الداخلية، والثانية لمدير الحاسوب)، وتم استرداد أربع وسبعين استبانة من أصل ثمانين و سبعون استبانة و تم استخدام الوسيلة الإحصائية (Z-Test for Proportion) لتحليل واختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات لا يزال ضمن حدود ضيقة بالرغم من النتائج الإيجابية التي قد تنعكس على أداء الشركة عند وجود مستوى مرتفع من التبادل الإلكتروني .

وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بموضوع التبادل الإلكتروني وتفعيله بشكل أكبر، حيث أن تطبيقه بشكل فعال يسهم في تحسين جوانب عديدة في أداء الشركات .

وكون هذه الدراسة بحثت في مدى تطبيق تبادل البيانات الكترونيا ضمن نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الصناعية، فقد استفاد الباحث منها في الجانب النظري من أدبيات هذه الدراسة لمتغير الدراسة الحالية التابع (نظم المعلومات المحاسبية).

٢-٥-١-٧ علام، (٢٠١٠) "عوائق تطور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي - دراسة حالة الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة التجارة الإلكترونية ودراسة واقعها في الدول العربية الإسلامية وإبراز أهم المجالات والقطاعات في الدول العربية والإسلامية التي يمكن أن تستفيد من تطبيقات التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى التعرف إلى أهم التحديات والعوائق التي تواجههم في استخدام التجارة الإلكترونية وتحول دون تطبيقها .

ولتحقيق الأهداف، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية المتعلقة بماهية التجارة الإلكترونية إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي في سرد نشأة التجارة الإلكترونية، كما استخدمت الدراسة المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، وتم توظيف المنهج المقارن وذلك عند مقارنة تطبيق التجارة الإلكترونية وتأثيرها .

وتوصلت هذه الدراسة الى عدد من النتائج، أهمها:

١. هناك تنامي في الاهتمام بتطبيقات التجارة الإلكترونية واتساع مجالات استخدامها لتشمل كافة

مستويات التعاملات الإقتصادية بين مختلف الوحدات والقطاعات الإقتصادية .

٢. هناك إرتباط وثيق بين نمو وانتشار التجارة الإلكترونية وتوفر القاعدة التكنولوجية لتقنية المعلومات والاتصالات بصفتها البنية التحتية اللازمة لها .

٣. تواجه الدول العربية والإسلامية تحديات مهمة في استخدام التجارة الإلكترونية، كان من أبرزها:

أ- عدم توفر البنية التحتية .

ب- ضعف الثقافة والوعي التقني بين عامة أفراد المجتمع .

ج- ضعف الإمكانيات في الدول الإسلامية للتحوّل إلى الأنماط الإلكترونية .

د- عقبات تشريعية تتمثل في غياب الأنظمة والتشريعية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية .

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها ضرورة إعطاء الأولوية لقطاع العلوم وتقنية المعلومات في إعداد وصياغة برامج وخطط التعليم القومية وتبني سياسة التثقيف التكنولوجي واستخدام تقنية المعلومات بين أفراد المجتمع وسن التشريعات القانونية وتحديد الأطر التنظيمية لحماية مستخدمي تقنية المعلومات والحفاظ على حقوق المستهلكين والبائعين في بنية التجارة الإلكترونية .

وكون هذه الدراسة تناولت إحدى جوانب البحث المقترح (التجارة الإلكترونية) ومعوقات تطبيقها في الوطن العربي، فقد استفاد الباحث بشكل أساسي في الجانب النظري بالاستعانة بأدبيات هذه الدراسة لمتغير الدراسة الحالية المستقل.

٢-٥-١-٨ الجعبري، (٢٠١٢) "مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بيئة التجارة الإلكترونية ومقارنتها ببيئة التجارة التقليدية ومعرفة مدى كفاية الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية للتعامل مع بيئة التجارة الإلكترونية وحصر المشاكل التي تواجه مهنة المحاسبة في ظل هذه البيئة، وذلك من خلال التطرق للسياسات المحاسبية والإطار المفاهيمي للمحاسبة، وعمليات للتجارة الإلكترونية وأسلوب التعامل معها من وجهة النظر المحاسبية وكذلك تحليل نتائج الدراسة (الاستبيان) الذي هدف الى التعرف على مدى كفاية الإطار المفاهيمي للمحاسبة للتعامل مع

العمليات التي تتم في ظل عمليات التجارة الالكترونية. وقد تم استهداف ثلاث فئات، أولاً: أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات، ونظراً لتجانس هذه الفئة فقد اكتفى الباحث بعينة تبلغ (٢٥) عضو هيئة تدريس وهذه العينة تمثل (١٠,٢ %) من مجتمع فئة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. والثانية مُدَقِّقِي الحسابات الخارجيين المرخص لهم بمزاولة المهنة، بحيث تم اختيار عينة بواقع (٥٠) مدقق خارجي وهذه العينة تمثل (٢٤%) من مجتمع فئة مدققي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية. والثالثة المدراء الماليين بالشركات المسجلة بسوق المال وذلك في المملكة العربية السعودية، حيث تم اختيار عينة بواقع (٤٠) مدير مالي من تلك الشركات، وهذه العينة تمثل (٢٥,٦%) من فئة المدراء الماليين لتلك الشركات، وبذلك يكون إجمالي عينة الدراسة (١١٥) وهذه العينة تمثل (١٨,٩%) من إجمالي مجتمع الدراسة البالغ (٦٠٨)، وقد انتهجت المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١. رفض الفرضية الرئيسة الأولى للدراسة وبما يشير إلى أنه لا يوجد قصور في الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية عند التعامل مع العمليات التي تتم وفقاً لنظام التجارة الإلكترونية.
٢. رفض الفرضية الرئيسة الثانية للدراسة وبما يشير إلى وجود اختلاف في وجهات نظر عينة الدراسة (أعضاء هيئة التدريس، المدراء الماليين، المدققين الخارجيين) حول مدى كفاية الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية للتعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة إجراء المزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع التجارة الالكترونية للوصول الى معالجات محاسبية متكاملة لعملياتها ووضع ضوابط تحكم مراحل تنفيذها.

وكون هذه الدراسة تناولت مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الالكترونية، وأوصت بإجراء المزيد من الدراسات حول الموضوع، فإن الباحث يعتقد أن دراسته الحالية عملت بتوصية هذه

الدراسة كمحاولة لأن تكون الدراسة الحالية مكملتها ولكن من منظور عملي، كما واستفاد الباحث منها في الجانب النظري من أدبيات هذه الدراسة لمتغير الدراسة الحالية المستقل (التجارة الإلكترونية).

٢-٥-١-٩ العبيد، (٢٠١٢) "مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كل ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية وتحديد الفروقات بينها وبين التجارة التقليدية، بالإضافة إلى التعرف على قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التعامل بالتجارة الإلكترونية في الشركات الكويتية خاصة في ظل غياب التوثيق المستندي، وتحديد المعوقات التي تحول دون قدرة هذه الشركات على التعامل مع التجارة الإلكترونية.

وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة المعتمدة على المنهج الوصفي ومن ثم تطبيق المنهج التحليلي في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة البالغة ١٢٥ فرداً من العاملين في الإدارة المالية في الشركات الكويتية المدرجة في السوق المالي و ٦٣ فرداً من المدققين الخارجيين لهذه الشركات .

وتشير أهم نتائج هذه الدراسة إلى اتفاق عينة الدراسة على وجود معوقات تحول دون قدرة الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية .

بحيث ترى الإدارة أن أهم هذه المعوقات تتمثل في مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية والتخوف منها، وعدم إدراك الإدارة العليا لأهمية تطوير النظام المالي، بالإضافة إلى التكلفة العالية .

ويرى المدققون أن غياب التوثيق المستندي لعمليات التجارة الإلكترونية ومخاطرها إضافة إلى قلة خبرة الإدارة المالية في هذا المجال هي من أهم المعوقات .

وأوصت بالعمل على الحد من المعوقات التي تحول دون قدرة الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية، وتنقيف كل من الإدارة المالية والمدققين الخارجيين بمخاطر التجارة الإلكترونية.

وكون هذه الدراسة مشابهة إلى حد كبير بدراسة الباحث الحالية، إلا أن هذه الدراسة بحثت في متنها عن المعوقات التي تحول دون قدرة الشركات الكويتية على التعامل مع التجارة الإلكترونية، بينما الدراسة الحالية استندت بشكل أساسي على المشروع الأمريكي الكندي، وقد استقى الباحث بعض الأدبيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية المستقلة والتابعة، ومن بعض المعوقات التي أشارت إليها الدراسة.

٢-٥-٢ ثانيا: الدراسات باللغة الإنجليزية

2-٥-2-1 Glover, and Ijiri, (2000) "Revenue Accounting" in the Age of E-Commerce: Exploring its Conceptual and Analytical Frameworks"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مبدأ الاعتراف بالإيرادات من خلال الإطار النظري للمحاسبة في ظل التجارة الإلكترونية، كما وناقشت أساس التكلفة التاريخية المستخدمة في ضوء التجارة التقليدية من ناحية، وفي ضوء التجارة الإلكترونية من ناحية أخرى، وقامت الدراسة بمناقشة الإطار المفاهيمي للمحاسبة الذي صمم من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، جنبا إلى جنب مع الإجراءات من هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، وتحقيقا لأهداف هذه الدراسة فقد اعتمدت على المنهج الوصفي لتحقيق نتائجها، و قد اقيمت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن تلخيص أهم النتائج لهذه الدراسة كما يلي:

١. هناك نقاط ضعف كبيرة في المحاسبة التقليدية بصورة لا تتفق مع متطلبات التجارة الإلكترونية، خاصة في ظل عدم وجود معايير أو مبادئ أو مفاهيم لتحديد آليات الاعتراف بالإيرادات المتولدة من خلال التجارة الإلكترونية.

٢. لقد تم تصميم النموذج الحالي من الإطار المفاهيمي في ظل التجارة التقليدية، لذلك فهو غير قادر على مواكبة عمليات التجارة الإلكترونية.

٣. تم أعداد معايير المحاسبة الأمريكية على أساس الإطار المفاهيمي المصممة للتجارة التقليدية، وعليه فقد تكون هذه المعايير غير قادرة على تحقيق أهدافها في عمليات القياس في مجال التجارة الإلكترونية.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية وقانون الأوراق المالية الأمريكي بأعادة النظر وفحص الإطار المفاهيمي والمعايير المحاسبية مع التركيز على آلية الاعتراف بالإيرادات في إطار بيئة التجارة الإلكترونية التي تفتقر إلى الوثائق والتوثيق.

كون ان هذه الدراسة قامت بمناقشة الإطار المفاهيمي للمحاسبة الذي صمم من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، وهيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) في ظل التجارة الإلكترونية، فقد استند الباحث في دراسته الحالية على العديد من المفاهيم التي وردت في هذه الدراسة، جنبا إلى جنب مع المشروع الأمريكي الكندي، كما وتمت الاستفادة من بعض الأدبيات المتعلقة بمتغير الدراسة الحالية المستقل.

2-٥-2-2 Huuhtanen, (2004) "Critical Success Factors in Integration of E-Commerce and Financial Information Systems, Case Study"

هدفت هذه الدراسة الميدانية إلى تعريف وتحديد عوامل النجاح التي تؤثر في التكامل في ما بين عمليات البيع من خلال التجارة الإلكترونية من جهة ونظم المعلومات المالية من جهة أخرى، حيث قامت بدراسة حالة إحدى الشركات في السويد والتي تتعامل بالتجارة الإلكترونية، بحيث تم فحص عوامل نجاح الترابط والتكامل بين عمليات التجارة الإلكترونية ونظام المعلومات المالية لدى الشركة.

وأوصت الدراسة إلى تزويد إدارة الشركة موضع الدراسة، بصورة خاصة بتقييم لوضعها الحالي بالإضافة إلى دعمها بعدد من التوصيات والتي من شأنها تطوير نظم المعلومات لديها، كما وتم تحديد عوامل النجاح والتكامل بيت عمليات التجارة الإلكترونية ونظام المعلومات المالي والتي يمكن تعميمها على باقي الشركات.

كون هذه الدراسة قامت بدراسة حالة فعلية لشركة تطبق التجارة الإلكترونية، فقد استفاد منها الباحث وذلك من خلال الاطلاع على عوامل النجاح التي أوصت بها بخصوص تفعيل نظام المعلومات المحاسبي بعمليات التجارة الإلكترونية، كما و استفاد الباحث منها في الجانب النظري من أدبيات هذه الدراسة لمتغير الدراسة الحالية المستقل (التجارة الإلكترونية).

2-٥-2-3 Alsharayri, (2011) "The E-Commerce Impact on Improving Accounting Information System in Jordanian Hotels"

هدفت هذه الدراسة الاستطلاعية إلى بيان أثر التجارة الإلكترونية في تطوير وتحسين نظم المعلومات المحاسبية في الفنادق الأردنية، حيث قامت بدراسة المتغيرات التي تؤثر بها التجارة الإلكترونية، وهي: (تكنولوجيا المعلومات، الأمان والموثوقية، القابلية للتطوير، والقابلية للسيطرة) في نظم المعلومات المحاسبية . ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة المكونة من (١٠٠) محاسب يعملون في (١٠) فنادق من فئة الأربعة والخمسة نجوم اختيرت بصورة عشوائية من أصل مجتمع الدراسة المكون من جميع الفنادق في العاصمة الأردنية عمان.

وأشارت أهم نتائج هذه الدراسة إلى أن لدى المحاسبين في الفنادق الأردنية موقف ايجابي تجاه تكنولوجيا المعلومات، الأمان والموثوقية، القابلية للتطوير، والقابلية للسيطرة، كما وتشير إلى أنهم يعتقدون ان نظام المعلومات المحاسبية أكثر اماناً وموثوقية من النظم التقليدية ويساهم في تقليل الأخطاء المحاسبية، كما ويعتقدون أنه بالإمكان إجراء التعديل والتطوير لنظم المعلومات المحاسبية المتبعة لديهم في أي وقت ودون الحاجة لأستبدال النظم الموجوده لديهم حالياً، وأشارت أيضاً إلى أن التجارة الإلكترونية تزيد من الحصة السوقية للشركات .

وأوصت الدراسة إلى ضرورة القيام بالربط ما بين نظام المعلومات المحاسبية والتجارة الإلكترونية.

بالرغم من أن هذه الدراسة تناولت أثر التجارة الالكترونية في تطوير وتحسين نظم المعلومات المحاسبية في الفنادق الأردنية وهي مشابهة الى الدراسة الحالية، إلا أنها تختلف في منهجيتها ولم تستند للمشروع الأمريكي الكندي المشترك كما في الدراسة الحالية، كما وقد زودت الباحث بالكثير من الافكار والإجراءات التي استفاد منها في إجراءاته لحل مشكلة الدراسة ، بالإضافة إلى الاستفادة منها في الجانب النظري من أدبيات هذه الدراسة لمتغيرات الدراسة الحالية المستقلة والتابعة.

2-٥-2-4 Qatawneh, (2012) "The Effect of Electronic Commerce on the Accounting Information System of Jordanian Banks"

هدفت هذه الدراسة الاستطلاعية إلى بيان أثر التجارة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية، ودراسة العلاقة بين موثوقية وسرية نظم المعلومات المحاسبية والتجارة الإلكترونية، ودراسة العلاقة بين القدرة على توفير التكاليف من خلال نظم المعلومات المحاسبية والتجارة الإلكترونية، ولفحص القدرة على تحسين الأداء التشغيلي وخدمة العملاء للبنوك الأردنية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة وزعت على مجتمع الدراسة المكون من جميع البنوك الأردنية، بحيث شملت هذه الدراسة المدراء الماليين العاملين في (٣٢) بنكاً أردنياً .

وأشارت أهم نتائج هذه الدراسة إلى وجود تأثير للتجارة الإلكترونية له دلالة إحصائية على تطوير نظم المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية. كما أظهرت النتائج وجود دلالة إحصائية بين التجارة الالكترونية والموثوقية لنظم المعلومات المحاسبية، وأن تعزيز أثر التجارة الإلكترونية على الموثوقية التي تمثل واحدة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال تحسين القدرة على التعامل مع البيانات للبنوك، والحد من الأخطاء، والتحقق من البيانات والأمن والحماية، كما وأشارت الدراسة الى تأثير التجارة الإلكترونية في القدرة على الحد من التكاليف، وتحسين كل من العمليات والخدمات المقدمة للعملاء في أداء البنوك الأردنية

من خلال نظم المعلومات المحاسبية، كما وأشارت إلى مساهمة التجارة الالكترونية في زيادة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بالتجارة الإلكترونية لمواكبة روح العصر وتحسين فعالية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية. كون هذه الدراسة تناولت أثر التجارة الالكترونية على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك الأردنية، إلا أنها تختلف في منهجيتها عن الدراسة الحالية ولم تستند على المشروع الأمريكي الكندي المشترك كما في الدراسة الحالية، وتم الاستفادة من ادبياتها المتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية المستقلة و التابعة.

٢-٦ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

أن جميع الدراسات السابقة ركزت على تحديد معوقات تطبيق التجارة الإلكترونية من وجهة نظر عامة، ولم تستند أي منها على المشروع الأمريكي الكندي المشترك، فيما عدا دراسة (المطاحن ٢٠٠٩) التي ركزت على قياس قدرة المدققين الخارجيين على تدقيق عمليات التجارة الإلكترونية، ودراسة (القشي، ٢٠٠٣) التي هدفت بشكل أساسي إلى اقتراح نموذج نظام محاسبي تتوافر به مبادئ المشروع الأمريكي الكندي المشترك. مما سبق، يشير الباحث إلى أن ما يميز دراسته عن الدراسات السابقة أنها سعت الى تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية والتي استندت بشكل متخصص على مشروع مشترك يعد أضخم مشروع يحدد مبادئ متطلبات التجارة الإلكترونية وضرورة توافرها في نظم المعلومات المحاسبية للشركات الراغبة في التعامل مع عمليات التجارة الالكترونية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة و الإجراءات)

١-٣ المقدمة

٢-٣ منهجية الدراسة

٣-٣ مجتمع وعينة الدراسة

٤-٣ مصادر جمع البيانات

٥-٣ أداة الدراسة

٦-٣ صدق وثبات الأداة

٧-٣ أساليب تحليل البيانات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة و الإجراءات)

١-٣ المقدمة

يهدف هذا الجزء الى عرض المنهجية التي تم اتباعها في سبيل تحقيق أهداف الدراسة، بالإضافة إلى الطريقة والإجراءات التي تم اتباعها للوصول إلى أهداف الدراسة .

٢-٣ منهجية الدراسة

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية المتعلقة بماهية نظم المعلومات المحاسبية، والتجارة الإلكترونية ومتطلباتها، إضافة الى استخدام المنهج التحليلي في تحليل نتائج الاستبانة التي تم الاستعانة بها في جمع البيانات والمعلومات.

٣-٣ مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من شركات القطاع الخدمي والمدرجة اسهمها في بورصة عمان وعددها خمس وخمسون شركة، وفقا للمعلومات المنشورة من قبل بورصة عمان، وذلك لأهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي الاردني. (www.ase.com.jo)

أما عينة الدراسة القصدية فتكونت من أربع وعشرون شركة، والتي تم تداول أسهمها لأكثر من مائة وثمانون يوماً خلال العام ٢٠١٢ (ملحق ١) والتي مثلت ما نسبته (٤٣,٦٤%) من مجتمع الدراسة. أما وحدة المعاينة فتكونت من جميع العاملين في أقسام المحاسبة لعينة الدراسة وعددهم (٤٨ موظفاً). وقد تم توزيع الاستبانة على ٤٨ موظفاً من العاملين في قسم المحاسبة لعينة الدراسة و قد تم استرجاعها بالكامل.

٣-٤ مصادر جمع البيانات

لغايات التوصل الى النتائج والتوصيات تم الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات وهي:

- أولاً: المصادر الثانوية: تم الاستعانة وجمع البيانات والمعلومات من خلال المصادر والمراجع والكتب والمقالات والمجلات العلمية المتوفرة بالمكتبات، إضافة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تم الاستعانة بالشبكة العنكبوتية (الإنترنت) لتناول كل ما هو جديد عن موضوع الدراسة.
- ثانياً: المصادر الأولية: اعتمد الباحث على جمع البيانات الأولية من خلال أداة قياس (استبانة) (ملحق رقم ٢) والتي تم إعدادها وتصميمها وفقاً لأسئلة الدراسة وفرضياتها وذلك بالاستناد إلى المشروع الأمريكي الكندي المشترك.

٣-٥ أداة الدراسة

استند الباحث لتحقيق أهداف دراسته على استبانة (ملحق رقم ٢) تم تصميمها واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال في الحقل الأكاديمي والمهني لتشمل جزئين رئيسيين : الجزء الأول تعلق بالمعلومات الديمغرافية لعينة الدراسة، وأما الجزء الثاني فقد خصص لأسئلة بنيت على مقياس ليكارت الخماسي واستندت على المشروع الأمريكي الكندي المشترك وفقاً لدراسة كل من (القشي، ٢٠٠٣)، و(مطاحن، ٢٠٠٩)، وقد تم تحليلها إحصائياً لفحص فرضيات الدراسة.

٣-٦ صدق وثبات الأداة

٣-٦-١ صدق الأداة:

بعد أن تم الانتهاء من تصميم وصياغة الاستبانة (ملحق رقم ٢)، تم عرضها على عدد من أصحاب الخبرة والاختصاص من المحكمين من الأساتذة والخبراء المختصين في علم المحاسبة (ملحق رقم ٣)، للحكم على مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة.

٣-٦-٢ ثبات الأداة:

وبالنسبة لثبات الأداة فقد تم حساب قيم معاملات الثبات اعتماداً على معادلة كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي ، وقد كانت القيم مرتفعة وتدل على الثبات والاتساق بين فقرات الأداة وأن الأداة مناسبة لما صممت من أجله وفقاً لـ (Sekaran, 2003, P.225)، كما هو ظاهر في الجدول رقم (٣-١):

جدول رقم (٣-١) ثبات الإداة

الرقم	المتغير	قيمة معامل الثبات
-------	---------	-------------------

٧	١	مبدأ الحماية	٠,٧٩٩
	٢	مبدأ جاهزية النظام	٠,٩٢٧
	٣	مبدأ تكامل المعالجة	٠,٩١٥
	٤	مبدأ الخصوصية على الشبكة	٠,٩٠٣
	٥	مبدأ السرية	٠,٩٣٢
	٦	نظم المعلومات المحاسبية	٠,٩٧٢
	٧	معوقات التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية	٠,٨٠٥
	-	الأداة ككل	٠,٩٦٤

أساليب تحليل البيانات

تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي للدراسات الاجتماعية (SPSS) في عملية التحليل واختبار

الفرضيات واستخدام الوسائل الإحصائية التالية:

- معادلة كرومباخ ألفا وذلك لقياس درجة الثبات والاتساق بين فقرات الاستبانة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لتحديد مدى التوافق بين متغيرات الدراسة.

- اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test) وذلك لقياس مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع

عرض النتائج و اختبار الفرضيات

١-٤ المقدمة

٢-٤ وصف خصائص عينة الدراسة

٣-٤ اختبار مقياس الاستبانة

٤-٤ عرض النتائج

٥-٤ اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

عرض النتائج و اختبار الفرضيات

٤-١ المقدمة

يستعرض هذا الفصل نتائج الدراسة وتحليلها طبقا للمعلومات التي تم جمعها من عينة الدراسة من خلال الاستبانة، حيث قام الباحث باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة.

٤-٢ وصف خصائص عينة الدراسة

في هذه الفقرة سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، والاهتمام بالتجارة الالكترونية.

٤-٢-١ الوظيفة الحالية:

يشير الجدول رقم (١-٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة التي يشغلها أفراد عينة الدراسة حالياً.

جدول رقم (١-٤)

توزع افراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	العدد	النسبة %
مدير مالي	٢٠	٤١,٧
محاسب	٩	١٨,٨
مستشار مالي	٨	١٦,٧
رئيس حسابات	٨	١٦,٧
أخرى	٣	٦,٣
المجموع	٤٨	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (١-٤) أن المدراء الماليين شكلوا ما نسبته (٤١,٧%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، تلاهم المحاسبين بنسبة (١٨,٨%)، ثم المستشاريين الماليين ورؤساء الحسابات بنسبة (١٦,٧%) لكل منهما، وأخيراً الوظائف الأخرى والتي تم حصرها بوظيفة كاتب حسابات بنسبة (٦,٣%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، ويعتقد الباحث أن ارتفاع نسبة المدراء الماليين يعطي مصداقية جيدة في الإجابات وأن لديهم معرفة جيدة ومؤهلين بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

٤-٢-٢ المؤهل العلمي:

يشير الجدول رقم (٢-٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي التي يحمله أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٢-٤)

توزع افراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	٢٩	٦٠,٤

ماجستير	١٣	٢٧,١
دكتوراه	٤	٨,٣
أخرى	٢	٤,٢
المجموع	٤٨	١٠٠,٠

تظهر نتائج الجدول رقم (٢-٤) أن حملة درجة البكالوريوس شكلوا ما نسبته (٦٠,٤%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، تلاهم حملة درجة الماجستير بنسبة (٢٧,١%)، ثم حملة درجة الدكتوراه بنسبة (٨,٣%)، وأخيرا الأخرى والتي تم حصرها بدبلوم كلية مجتمع بنسبة (٤,٢%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، ويشير ذلك إلى أن الغالبية العظمى لعينة الدراسة هم من المؤهلين الجامعيين بما يشير الى انهم مؤهلين علميا في مجال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

٣-٢-٤ التخصص العلمي:

يشير الجدول رقم (٣-٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٣-٤)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

النسبة %	العدد	التخصص العلمي
٧٧,١	٣٧	محاسبة
٨,٣	٤	علوم مالية ومصرفية
٨,٣	٤	إدارة
٦,٣	٣	تمويل
-	-	أخرى
١٠٠,٠	٤٨	المجموع

يتضح من معطيات الجدول رقم (٤-٣) أن حملة تخصص المحاسبة شكلوا ما نسبته (٧٧,١%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، تلاهم حملة تخصصي العلوم المالية والمصرفية والإدارة بنسبة (٨,٣%)، ثم حملة تخصص التمويل بنسبة (٦,٣%) من مجموع أفراد عينة الدراسة. ويشير ذلك إلى أن الغالبية العظمى لعينة الدراسة هم من المتخصصين في علم المحاسبة، مما يشير إلى قدرتهم في الفهم الدقيق لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وبالتالي زيادة المصداقية والاعتمادية للإجابات التي تم الحصول عليها.

٤-٢-٤ سنوات الخبرة:

يشير الجدول رقم (٤-٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٤-٤)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من ٥ سنوات	٩	١٨,٨
من ٥ الى اقل من ١٠ سنوات	١٦	٣٣,٣
١٠ سنوات فأكثر	٢٣	٤٧,٩
المجموع	٤٨	١٠٠,٠

يبين الجدول رقم (٤-٤) أن أفراد عينة الدراسة من اللذين خبرتهم العملية تزيد عن العشر سنوات قد شكلوا ما نسبته (٤٧,٩%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، وجاء في المرتبة الثانية ذوي الخبرة (من ٥ الى اقل من ١٠ سنوات) بنسبة (٣٣,٣%)، ثم ذوي الخبرة (أقل من ٥ سنوات) بنسبة (١٨,٨%) من مجموع أفراد عينة الدراسة. ويشير ذلك إلى أن غالبية افراد عينة الدراسة هم من أصحاب الخبرات العالية في نظم المعلومات المحاسبية مما يزيد من جوده الإجابات ومصداقيها وبالتالي زيادة القدرة على الاعتماد عليها.

٤-٢-٥ التعامل بالتجارة الالكترونية:

يشير الجدول رقم (٥-٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التعامل بالتجارة الالكترونية لدى الشركات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٥-٤)

توزع افراد عينة الدراسة حسب متغير التعامل بالتجارة الالكترونية

الاجابة	العدد	النسبة %
نعم	٣٧	٧٧,١
لا	١١	٢٢,٩
المجموع	٤٨	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٥-٤) أن ما نسبته (٧٧,١%) من مجموع أفراد عينة الدراسة أشاروا إلى أن لدى الشركات التي يعملون بها تعامل بالتجارة الالكترونية، في حين أشار ما نسبته (٢٢,٩%) بعدم التعامل بالتجارة الالكترونية لدى الشركات التي يعملون بها، وينوه الباحث أن ارتفاع النسبة مؤشر جيد مما قد يكون ساهم بشكل إيجابي في تجاوب عينة الدراسة مع اداتها.

٤-٢-٦ حجم التعامل بالتجارة الالكترونية لدى الشركات:

يشير الجدول رقم (٦-٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب حجم التعامل بالتجارة الالكترونية لدى الشركات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٦-٤)

إجابات أفراد عينة الدراسة عن حجم التعاملات بالتجارة الالكترونية لدى الشركات

الاجابة	العدد	النسبة %
لا إجابة	(11)	صفر

كبير	١٠	٢٧,٠
متوسط	١٧	٤٦,٠
صغير	١٠	٢٧,٠
المجموع	٣٧	١٠٠,٠

يتضح من الجدول رقم (٦-٤) أن ما نسبته (٤٦,٠%) من أفراد عينة الدراسة أشاروا إلى أن حجم التعاملات الالكترونية لدى الشركات التي يعملون بها كان متوسطاً، في حين أشار ما نسبته (٢٧,٠%) منهم بأن حجم تعاملات الشركات التي يعملون بها كان (صغير، كبير) على التوالي، وبين الجدول اعلاه عدم وجود إجابات لدى باقي أفراد عينة الدراسة كونهم لا يتعاملوا بالتجارة الالكترونية، وبالتالي لم يتم أخذهم ضمن النسبة المتعلقة بطبيعة السؤال.

٧-٢-٤ نية الشركة بالتعامل بالتجارة الالكترونية:

يشير الجدول رقم (٧-٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب حجم التعامل بالتجارة الالكترونية لدى الشركات أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٧-٤)

اجابات افراد عينة الدراسة عن نية الشركة بالتعامل بالتجارة الالكترونية

الاجابة	العدد	النسبة %
لا إجابة	(37)	صفر
نعم	٩	٨٢,٠
لا	٢	١٨,٠
المجموع	١١	١٠٠,٠

توضح النتائج في الجدول رقم (٤-٧) ان ما نسبته (٨٢,٠%) من افراد عينة الدراسة أجابوا (نعم) عن نية الشركة التعامل بالتجارة الالكترونية، في حين أن (١٨,٠%) من المبحوثين اجابوا (بلا)، كما بينت النتائج أن باقي عينة الدراسة لم يجيبوا عن السؤال المتعلق بنية الشركة التعامل بالتجارة الالكترونية، وبالتالي لم يتم أخذهم ضمن النسب المتعلقة بطبيعة السؤال، ويمكن تفسير ذلك بعدم ادراك الادارة لديهم بأهمية ومنافع التجارة الالكترونية.

٣-٤ اختبار مقياس الاستبانة

لقد تم اعتماد وتحديد أوزان فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) لتحديد مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (٤-٨)

جدول رقم (٤-٨)

مقياس تحديد مستوى التوافق

الدرجة	مستوى التوافق
١	متدني جداً
٢	متدني
٣	متوسطة
٤	كبيرة
٥	كبير جداً

كما وتم وضع مقياس من ثلاث مستويات للأهمية النسبية لمتوسطات إجابات عينة الدراسة ، وذلك

كما هو موضح في الجدول رقم (٤-٩) وبناءً على المعادلة التالية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل) / عدد المستويات

$$١,٣٣ = ٣/٤ = ٣/(١-٥)$$

جدول رقم (٤-٩)

مقياس لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

الأهمية النسبية	مُرتفع	مُتوسط	مُنخفض
المتوسط الحسابي	(٥ - ٣,٦٧)	(٣,٦٦-٢,٣٤)	(٢,٣٣-١)

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (٣,٦٧) فيكون مستوى تصورات المبحوثين مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (٣,٦٦-٢,٣٤) فإن مستوى التصورات متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (٢,٣٣) فيكون مستوى التصورات منخفضاً.

كما وتم تحديد قيمة المتوسط الفرضي (test value) بناءً على المعادلة التالية:

المتوسط الفرضي = مجموع قيم الدرجات / عدد الدرجات

$$٣ = ٥/١٥ = ٥/(١+٢+٣+٤+٥)$$

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (٣,٠٠) فهذا يعني موافقة أفراد العينة على الفقرات.

٤-٤ عرض النتائج

لتقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، وللتعرف على المعوقات التي يمكن أن تكون عائقاً أمام التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبق لدى الشركات الخدمية الأردنية ومتطلبات التجارة الالكترونية، تم توجيه أسئلة تتعلق بمبادئ المشروع الأمريكي الكندي المشترك، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة إلى خمسة بدائل تدرجت من كبير جداً إلى متدني جداً.

٤-٤-١ التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (٤-١٠)

ملخص بالمتوسط العام للتعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية

الرقم	نظم المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
١	مبدأ الحماية	٣,٩٢	٠,٥٠	٤	مرتفع
٢	مبدأ جاهزية النظام	٣,٩٠	٠,٦٥	٥	مرتفع
٣	مبدأ تكامل المعالجة	٣,٧١	٠,٥٨	٣	مرتفع
٤	مبدأ الخصوصية على الشبكة	٣,٧٥	٠,٥٦	٢	مرتفع
٥	مبدأ السرية	٣,٨٦	٠,٦٠	١	مرتفع
-	المتوسط الحسابي العام	٣,٨٣	٠,٥٤		

تشير نتائج الجدول رقم (٤-١٠) إلى أن ملخص المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (٣,٨٦-٣,٩٠)، وأن متوسط إجابات المبحوثين الكلي قد بلغ (٣,٨٣) بانحراف معياري (٠,٥٤) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00)، مما يشير إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

٤-٤-١-١ التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الحماية (Security Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (٤-١١)

التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الحماية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
١	توثيق وتعريف سياسات الضمان والامان والحماية للنظام.	٣,٠٤	١,٨٢	١٠	متوسط
٢	ربط وايصال سياسات حماية النظام مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم.	٤,٢١	٠,٤٥	٢	مرتفع
٣	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف حماية النظام.	٤,١٩	٠,٧٠	٣	مرتفع
٤	مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات الحماية للنظام.	٤,٠٦	٠,٧٥	٦	مرتفع
٥	وجود سياسات حماية وضعت بشكل مسبق و تم الإفصاح عنها.	٣,٨٨	٠,٩٥	٧	مرتفع
٦	توثيق متطلبات الحماية للمستخدمين.	٤,١٠	٠,٧٥	٤	مرتفع
٧	وضوح وتفصيل التعهدات الخاصة بعملية حماية النظام للمستخدمين.	٤,١٠	٠,٩٢	٥	مرتفع
٨	وجود آليات وإجراءات تمنع دخول الفيروسات والبرامج غير المصرح لها.	٤,٢٩	٠,٨٧	١	مرتفع
٩	مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة نظام الحماية ومواكبتها بشكل مستمر.	٣,٦٧	٠,٩٥	٩	مرتفع
١٠	تقييم نظام الحماية بشكل دوري والتأكد من مطابقته لسياسات الموضوع.	٣,٧١	٠,٧٩	٨	مرتفع
-	المتوسط الحسابي العام	٣,٩٢	٠,٥٠	-	مرتفع

تشير نتائج الجدول رقم (٤-١١) إلى أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣,٠٤-٤,٢٩) وإن المتوسط العام بلغ (٣,٩٢)، وحيث إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00) فإن ذلك يشير إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الحماية (Security Principle) وفقاً

للمشروع الأمريكي الكندي المشترك. كما ويشير الجدول رقم (٤-٢) إلى أن الفقرة رقم (٨) (وجود آليات وإجراءات تمنع دخول الفيروسات والبرامج غير المصرح لها) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، تلاها الفقرة رقم (٢) (ربط وإيصال سياسات حماية النظام مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم)، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٣) (وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف حماية النظام)، وجاءت الفقرة رقم (١٠) (تقييم نظام الحماية بشكل دوري والتأكد من مطابقته لسياسات الموضوع) في المرتبة الثامنة، والفقرة رقم (٩) (مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة نظام الحماية ومواكبتها بشكل مستمر) قبل الأخيرة، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (١) (توثيق وتعريف سياسات الضمان والأمان والحماية للنظام).

٤-٤-١-٢ التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ جاهزية النظام (Availability Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (٤-١٢)

التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ جاهزية النظام

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
١١	توثيق وتعريف السياسات الخاصة بجاهزية للنظام.	٤,٠٤	٠,٧١	٤	مرتفع
١٢	ربط وإيصال سياسات جاهزية النظام مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم.	٤,٢٥	٠,٧٨	٢	مرتفع
١٣	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف جاهزية النظام.	٤,٠٠	٠,٧٤	٥	مرتفع
١٤	مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات الجاهزية للنظام.	٤,١٠	٠,٧٧	٣	مرتفع
١٥	المصادقة على السياسات التي تحدد جاهزية النظام وتقييمها بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.	٣,٩٢	٠,٩٤	٦	مرتفع
١٦	تعيين مسؤولين عن جاهزية النظام واستبدالهم بشكل دوري.	٣,٦٣	١,١٢	٩	متوسط
١٧	وضوح وتفصيل التعهدات الخاصة بعملية الجاهزية والمرتبطة بسياسات حماية النظام للمستخدمين.	٣,٦٩	٠,٦٨	٨	مرتفع
١٨	احتواء النظام على تقنيات تكنولوجية تساهم في جعل	٤,٢٥	٠,٧٥	١	مرتفع

				النظام جاهزاً للاستخدام.	
١٩	مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على جاهزيته ومواكبتها بشكل مستمر.	٣,٤٦	١,٠٥	١٠	متوسط
٢٠	تقييم جاهزية النظام بشكل دوري ومطابقته بالسياسات	٣,٨٣	٠,٩٠	٧	مرتفع
-	المتوسط الحسابي العام	٣,٩٠	٠,٦٥	-	مرتفع

تظهر نتائج الجدول رقم (٤-١٢) أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣,٤٦-٤,٢٥) وان المتوسط العام بلغ (٣,٩٠)، وحيث إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00) فإن ذلك يشير إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ جاهزية النظام (Availability Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك. حيث احتلت الفقرة رقم (١٨) (احتواء النظام على تقنيات تكنولوجية تساهم في جعل النظام جاهزاً للاستخدام) المرتبة الأولى، تلاها الفقرة رقم (١٢) (ربط وإيصال سياسات جاهزية النظام مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم)، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (١٤) (مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات الجاهزية للنظام)، وجاءت الفقرة رقم (١٧) (وضوح وتفصيل التعهدات الخاصة بعملية الجاهزية والمرتبطة بسياسات حماية النظام للمستخدمين) في المرتبة الثامنة، والفقرة رقم (١٦) (تعيين مسؤولين عن جاهزية النظام واستبدالهم بشكل دوري) قبل الأخيرة، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (١٩) (مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على جاهزيته ومواكبتها بشكل مستمر).

٤-١-٣ التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ تكامل المعالجات (Processing Integrity Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (٤-١٣)

التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ تكامل المعالجات

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
-------	--------	-----------------	-------------------	---------	---------------------

٢١	توثيق وتعريف السياسات لضمان تكامل المعالجة للنظام.	٣,٨٨	٠,٦٤	٣	مرتفع
٢٢	ربط وإيصال سياسات تكامل المعالجة للنظام مع الجهات المسؤولة لديها والمستخدمين المصرح لهم.	٣,٨١	٠,٦٤	٥	مرتفع
٢٣	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف تكامل المعالجة للنظام.	٣,٩٤	٠,٦٣	٢	مرتفع
٢٤	مراقبة النظام واتخاذ اجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات تكامل المعالجة للنظام.	٤,٠٤	٠,٦٥	١	مرتفع
٢٥	المصادقة على السياسات التي تحدد تكامل معالجة النظام وتقييمها بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.	٣,٧٧	٠,٩٠	٦	مرتفع
٢٦	تعيين مسؤولين عن وضع سياسات تأمين سلامة وتكامل عمليات النظام واستبدالهم بشكل دوري.	٣,٣٥	٠,٨٦	١٠	متوسط
٢٧	وضوح وتفصيل التعهدات الخاصة بعملية تأمين سلامة وتكامل المعالجة والمرتبطة بسياسات حماية النظام واضحة ومفصلة للمستخدمين.	٣,٤٤	٠,٧١	٩	متوسط
٢٨	التأكد من تمام ودقة وسلامة العمليات التي تتم من خلال نظام التجارة الإلكتروني الخاص بالشركة	٣,٥٨	٠,٧١	٧	متوسط
٢٩	مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على سلامة واكتمال العمليات ومواكبتها بشكل مستمر.	٣,٥٠	١,٠١	٨	متوسط
٣٠	تقييم إجراءات سلامة واكتمال العمليات وحماية النظام بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعية	٣,٨٥	٠,٩٤	٤	مرتفع
-	المتوسط الحسابي العام	٣,٧١	٠,٥٨	-	مرتفع

تظهر نتائج الجدول رقم (٤-١٣) أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣,٣٥-٤,٠٤) وان

المتوسط العام بلغ (٣,٧١)، وحيث إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (test value=

3.00) فإن ذلك يشير إلى أن إجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس

التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ تكامل المعالجات (Processing Integrity

Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، حيث احتلت الفقرة رقم (٢٤) (مراقبة النظام واتخاذ

إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات تكامل المعالجة للنظام) المرتبة الأولى، تلاها الفقرة رقم (٢٣) (وضع

الإجراءات العملية لتحقيق هدف تكامل المعالجة للنظام)، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٢١) (توثيق

وتعريف السياسات لضمان تكامل المعالجة للنظام)، وجاءت الفقرة رقم (٢٩) (مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على سلامة واكتمال العمليات ومواكبتها بشكل مستمر) في المرتبة الثامنة، والفقرة رقم (٢٧) (وضوح وتفصيل التعهدات الخاصة بعملية تأمين سلامة وتكامل المعالجة والمرتبطة بسياسات حماية النظام واضحة ومفصلة للمستخدمين) قبل الأخيرة، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (٢٦) (تعيين مسؤولين عن وضع سياسات تأمين سلامة وتكامل عمليات النظام واستبدالهم بشكل دوري).

٤-٤-١-٤ التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (٤-١٤)

التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الخصوصية على الشبكة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
٣١	توثيق وتعريف سياساتها لضمان الخصوصية على الشبكة.	٤,١٩	٠,٧٠	١	مرتفع
٣٢	ربط وإيصال سياسات الخصوصية على الشبكة للنظام مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم.	٣,٩٦	٠,٦١	٢	مرتفع
٣٣	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف الخصوصية على الشبكة.	٣,٩٠	٠,٦٢	٣	مرتفع
٣٤	مراقبة النظام واتخاذ اجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات الخصوصية على الشبكة.	٣,٧٩	٠,٧٧	٤	مرتفع
٣٥	المصادقة على السياسات التي تحدد خصوصية التعامل في نظام الحماية وتقييمها بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.	٣,٧٩	٠,٨٢	٥	مرتفع
٣٦	تعيين مسؤولين عن وضع سياسات تأمين خصوصية التعامل واستبدالهم بشكل دوري.	٣,٥٨	٠,٨٢	٨	متوسط
٣٧	وضوح آلية شبكة ربط نظام التجاره الإلكتروني.	٣,٦٩	٠,٨٧	٦	مرتفع
٣٨	يحتوي النظام على إجراءات خاصة بآلية تحديد المسؤوليات المناطة بالأشخاص المسؤولين عن نظام الخصوصية.	٣,٦٩	٠,٦٨	٧	مرتفع
٣٩	مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على موضوع الخصوصية ومواكبتها بشكل زمني مستمر.	٣,٤٤	٠,٨٩	١٠	متوسط

٤٠	تقييم إجراءات آلية تأمين الخصوصية وحماية النظام بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعة.	٣,٤٨	٠,٧١	٩	متوسط
-	المتوسط الحسابي العام	٣,٧٥	٠,٥٦	-	مرتفع

تظهر نتائج الجدول رقم (٤-١٤) أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣,٤٤-٤,١٩) وإن المتوسط العام بلغ (٣,٧١)، وحيث إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00) فإن ذلك يشير إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك. حيث احتلت الفقرة رقم (٣١) (توثيق وتعريف سياساتها لضمان الخصوصية على الشبكة) المرتبة الأولى، تلاها الفقرة رقم (٣٢) (ربط وإيصال سياسات الخصوصية على الشبكة للنظام مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم)، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٣٣) (وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف الخصوصية على الشبكة)، وجاءت الفقرة رقم (٣٦) (تعيين مسؤولين عن وضع سياسات تأمين خصوصية التعامل واستبدالهم بشكل دوري) في المرتبة الثامنة، والفقرة رقم (٤٠) (تقييم إجراءات آلية تأمين الخصوصية وحماية النظام بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعة) قبل الأخيرة، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (٣٩) (مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على موضوع الخصوصية ومواكبتها بشكل زمني مستمر).

٤-٤-١-٥ التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ السرية (Confidentiality Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (٤-١٥)

التعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ السرية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
٤١	توثيق وتعريف سياساتها لضمان السرية للنظام.	٤,١٥	٠,٧٤	٢	مرتفع
٤٢	ربط وإيصال سياسات السرية لنظامها مع الجهات	٣,٩٤	٠,٤٨	٤	مرتفع

				المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم.	
مرتفع	٣	٠,٦٦	٤,٠٢	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف السرية للنظام.	٤٣
مرتفع	١	٠,٧٢	٤,١٧	مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات السرية للنظام.	٤٤
مرتفع	٧	٠,٧٩	٣,٧١	المصادقة على السياسات التي تحدد آلية حماية سرية المعلومات وتقييمها بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.	٤٥
مرتفع	٩	٠,٧٧	٣,٦٩	تعيين مسؤولين عن وضع سياسات تأمين سرية المعلومات واستبدالهم بشكل دوري.	٤٦
مرتفع	٥	٠,٩٥	٣,٩٤	وضوح آلية شبكة ربط نظام حماية سرية المعلومات.	٤٧
مرتفع	٦	٠,٧٤	٣,٧٩	يحتوي النظام على إجراءات تحدد المصرح لهم بفحص وتوثيق التغييرات التي تستحدث على آلية تأمين حماية سرية المعلومات.	٤٨
متوسط	١٠	٠,٨٧	٣,٥٤	مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على موضوع سرية المعلومات ومواكبتها بشكل مستمر.	٤٩
مرتفع	٨	٠,٨٤	٣,٧١	تقييم إجراءات آلية تأمين سرية المعلومات وحماية النظام بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعة.	٥٠
مرتفع	-	٠,٦٠	٣,٨٦	المتوسط الحسابي العام	-

تظهر نتائج الجدول رقم (٤-١٥) أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣,٥٤-٤,١٧) وان المتوسط العام بلغ (٣,٨٦)، وحيث إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00) فإن ذلك يشير إلى أن اجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ السرية (Confidentiality Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، حيث احتلت الفقرة رقم (٤٤) (مراقبة النظام واتخاذ اجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات السرية للنظام) المرتبة الأولى، تلاها الفقرة رقم (٤١) (توثيق وتعريف سياساتها لضمان السرية للنظام)، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٤٣) (وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف السرية للنظام)، وجاءت الفقرة رقم (٥٠) (تقييم إجراءات آلية تأمين سرية المعلومات وحماية النظام بشكل دوري

ومطابقتها بالسياسات الموضوعية) في المرتبة الثامنة، والفقرة رقم (٤٦) (تعيين مسؤولين عن وضع سياسات تأمين سرية المعلومات واستبدالهم بشكل دوري) قبل الأخيرة، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (٤٩) (مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على موضوع سرية المعلومات ومواكبتها بشكل مستمر).

٤-٤-٢ التعرف على المعوقات التي يمكن أن تكون عائقاً أمام التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية

المحوسبة المطبق لديكم ومتطلبات التجارة الإلكترونية

جدول (٤-١٦)

التعرف على المعوقات التي يمكن أن تكون عائقاً أمام التوافق مرتبة تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى حسب المتوسط
٥٧	التخوف من مخاطر التعامل بالتجارة الإلكترونية	٣,٨٣	٠,٧٥٣	١	مرتفع
٥٦	حادثة عهد استخدام التجارة الإلكترونية في الأردن	٣,٦٧	٠,٦٦٣	٢	مرتفع
٦٠	تدني أجر المحاسبين بشكل عام	٣,٦٧	٠,٧٢٤	٣	مرتفع
٥١	آلية الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المعمول بها في التجارة التقليدية لا تكفي في ظل التجارة الإلكترونية	٣,٦٠	١,٠٠٥	٤	متوسط
٦٢	عدم وجود تشريعات وقوانين وضوابط حكومية تنظم عمليات التجارة الإلكترونية	٣,٦٠	٠,٩٣٩	٥	متوسط
٦١	صعوبة عملية التدقيق الضريبي لعمليات التجارة الإلكترونية	٣,٥٦	٠,٧٩٦	٦	متوسط
٥٩	عدم وجود دورات متخصصة بهذا المجال	٣,٥٤	٠,٨٢٤	٧	متوسط
٦٣	التكلفة العالية في مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع	٣,٥٤	٠,٨٤٩	٨	متوسط
٥٨	توجد صعوبات رقابية على عمليات التجارة الإلكترونية	٣,٥٢	٠,٩٨٩	٩	متوسط
٥٥	قلة خبرة الإدارة العليا في هذا المجال	٣,٤٨	١,١١١	١٠	متوسط
٥٤	قلة خبرة المحاسبين في هذا المجال	٣,٣٥	٠,٩٣٤	١١	متوسط
٥٢	غياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الإلكترونية	٣,٢٣	١,٠١٦	١٢	متوسط
٥٣	تعقيد عمليات التجارة الإلكترونية	٣,٢٣	٠,٩٢٨	١٣	متوسط
٦٤	عدم كفاية البنية التحتية للاتصالات اللاسلكية والوصول بشبكة الإنترنت أو ارتفاع كلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت	٣,٠٦	٠,٦٦٥	١٤	متوسط

تظهر نتائج الجدول رقم (٤-١٦) أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣,٠٦-٣,٨٣)، وحيث إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي ($\text{test value} = 3.00$) فإن ذلك يشير إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس مدى مساهمة هذه البنود أن تكون عائناً أمام التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبق ومتطلبات التجارة الإلكترونية، كما وتظهر نتائج الجدول أن أهم معوقات التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبق لدى الشركات المبحوثة ومتطلبات التجارة الإلكترونية حسب أهميتها النسبية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة: التخوف من مخاطر التعامل بالتجارة الإلكترونية، وحدثة عهد استخدام التجارة الإلكترونية في الأردن، وتدني أجر المحاسبين بشكل عام، وآلية الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المعمول بها في التجارة التقليدية لا تكفي في ظل التجارة الإلكترونية، وعدم وجود تشريعات وقوانين وضوابط حكومية تنظم عمليات التجارة الإلكترونية، وصعوبة عملية التدقيق الضريبي لعمليات التجارة الإلكترونية، وعدم وجود دورات متخصصة بهذا المجال، التكلفة العالية في مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع، والصعوبات الرقابية على عمليات التجارة الإلكترونية.

٤-٥ اختبار الفرضيات

تتركز مهمة هذه الفقرة حول مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T-test، وفيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها:

٤-٥-١ اختبار الفرضيات (الفرضية الرئيسية الأولى)

الفرضية الرئيسية: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الإلكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

نتائج اختبار (t) للتعرف على التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الإلكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك

الرقم	نظم المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	دلالة t
١	مبدأ الحماية	٣,٩٢	٠,٥٠	١٩,٦١٢	٠,٠٠٠
٢	مبدأ جاهزية النظام	٣,٩٠	٠,٦٥	١٤,٧٠٢	٠,٠٠٠
٣	مبدأ تكامل المعالجة	٣,٧١	٠,٥٨	١٤,٤٢٦	٠,٠٠٠
٤	مبدأ الخصوصية على الشبكة	٣,٧٥	٠,٥٦	١٥,٥٤٩	٠,٠٠٠
٥	مبدأ السرية	٣,٨٦	٠,٦٠	١٥,٦٣٣	٠,٠٠٠
-	المتوسط الحسابي العام	٣,٨٣	٠,٥٤	١٧,٠٧٦	٠,٠٠٠

تظهر نتائج الجدول رقم (٤-١٧) وجود توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الإلكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، حيث بلغ متوسط اجابات المبحوثين الكلي (٣,٨٣) بانحراف معياري (٠,٥٤) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00)، كما أن قيمة (ت) المحسوبة البالغة (١٧,٠٧٦) دالة احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.000$) وهي معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$).

كما أظهرت نتائج الجدول أن جميع قيم (ت) المحسوبة للمتغيرات الفرعية (نظم المعلومات المحاسبية) دالة احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وقيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول السابق أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00).

وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، مما يؤكد وجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الإلكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الحماية (Security Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (٤-١٨)

نتائج اختبار (t) للتعرف على التوافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الحماية (Security Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	دلالة t
١	توثيق وتعريف سياسات الضمان والأمان والحماية للنظام.	٣,٠٤	١,٨٢	٢,٠٦٠	٠,٠٤٥
٢	ربط وإيصال سياسات حماية النظام مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم.	٤,٢١	٠,٤٥	٢٥,٧٦٧	٠,٠٠٠
٣	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف حماية النظام.	٤,١٩	٠,٧٠	١٦,٦٠٠	٠,٠٠٠
٤	مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات الحماية للنظام.	٤,٠٦	٠,٧٥	١٤,٣٣٢	٠,٠٠٠
٥	وجود سياسات حماية وضعت بشكل مسبق و تم الافصاح عنها.	٣,٨٨	٠,٩٥	٩,٩٣١	٠,٠٠٠
٦	توثيق متطلبات الحماية للمستخدمين.	٤,١٠	٠,٧٥	١٤,٨٠٧	٠,٠٠٠
٧	وضوح وتفصيل التعهدات الخاصة بعملية حماية النظام للمستخدمين.	٤,١٠	٠,٩٢	١١,٩٧٦	٠,٠٠٠
٨	وجود آليات واجراءات تمنع دخول الفيروسات والبرامج غير المصرح لها.	٤,٢٩	٠,٨٧	١٤,٢٠٠	٠,٠٠٠
٩	مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة نظام الحماية ومواكبتها بشكل مستمر .	٣,٦٧	٠,٩٥	٨,٤٨٣	٠,٠٠٠
١٠	تقييم نظام الحماية بشكل دوري والتأكد من مطابقته لسياسات الموضوعة.	٣,٧١	٠,٧٩	١٠,٤٩٣	٠,٠٠٠
-	المتوسط الحسابي العام	٣,٩٢	٠,٥٠	١٩,٦١ ٢	٠,٠٠٠

تظهر نتائج الجدول رقم (٤-١٨) وجود توافق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الحماية (Security Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، كون قيم (ت) المحسوبة دالة احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما أن قيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول السابق أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00).

وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية (HO) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، بما يشير إلى وجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الحماية (Security Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

٤-١-٥-٢ اختبار الفرضيات (الفرضية الفرعية الثانية)

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ جاهزية النظام (Availability Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول (٤-١٩)

نتائج اختبار (t) للتعرف على التوافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ جاهزية النظام (Availability Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	دلالة t
١١	توثيق وتعريف السياسات الخاصة بجاهزية للنظام.	٤,٠٤	٠,٧١	١٤,٩٧٣	٠,٠٠٠
١٢	ربط وإيصال سياسات جاهزية النظام مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم.	٤,٢٥	٠,٧٨	١٥,٤٣٥	٠,٠٠٠
١٣	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف جاهزية النظام.	٤,٠٠	٠,٧٤	١٣,٩٧٣	٠,٠٠٠
١٤	مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات الجاهزية للنظام.	٤,١٠	٠,٧٧	١٤,٢٧٨	٠,٠٠٠
١٥	المصادقة على السياسات التي تحدد جاهزية النظام وتقييمها بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.	٣,٩٢	٠,٩٤	١٠,٤٢٤	٠,٠٠٠
١٦	تعيين مسؤولين عن جاهزية النظام واستبدالهم بشكل دوري.	٣,٦٣	١,١٢	٦,٩٤٢	٠,٠٠٠
١٧	وضوح وتفصيل التعهدات الخاصة بعملية الجاهزية والمرتبطة بسياسات حماية النظام للمستخدمين.	٣,٦٩	٠,٦٨	١١,٩٤١	٠,٠٠٠
١٨	احتواء النظام على تقنيات تكنولوجية تساهم في جعل النظام جاهزاً للاستخدام.	٤,٢٥	٠,٧٥	١٥,٩٩٧	٠,٠٠٠
١٩	مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على جاهزيته ومواكبتها بشكل مستمر.	٣,٤٦	١,٠٥	٦,٣١٧	٠,٠٠٠
٢٠	تقييم جاهزية النظام بشكل دوري ومطابقته بالسياسات	٣,٨٣	٠,٩٠	١٠,١٨٥	٠,٠٠٠
-	المتوسط الحسابي العام	٣,٩٠	٠,٦٥	١٤,٧٠ ٢	٠,٠٠٠

تظهر نتائج الجدول رقم (٤-١٩) وجود توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ جاهزية النظام (Availability Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، كون قيم (ت) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما أن قيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول السابق أكبر من المتوسط الفرضي (test value = 3.00).

وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، وهذا يعني وجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ جاهزية النظام (Availability Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

٤-٥-١-٣ اختبار الفرضيات (الفرضية الفرعية الثالثة)

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ تكامل المعالجات (Processing Integrity Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (٤-٢٠)

نتائج اختبار (t) للتعرف على التوافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ تكامل المعالجات (Processing Integrity Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	دلالة t
٢١	توثيق وتعريف السياسات لضمان تكامل المعالجة للنظام.	٣,٨٨	٠,٦٤	١٤,٨٨٥	٠,٠٠٠
٢٢	ربط وإيصال سياسات تكامل المعالجة للنظام مع الجهات المسؤولة لديها والمستخدمين المصرح لهم.	٣,٨١	٠,٦٤	١٤,١٨٦	٠,٠٠٠
٢٣	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف تكامل المعالجة للنظام.	٣,٩٤	٠,٦٣	١٥,٧٤٢	٠,٠٠٠
٢٤	مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات تكامل المعالجة للنظام.	٤,٠٤	٠,٦٥	١٦,٤٠٨	٠,٠٠٠
٢٥	المصادقة على السياسات التي تحدد تكامل معالجة النظام وتقييمها بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.	٣,٧٧	٠,٩٠	٩,٧٣١	٠,٠٠٠
٢٦	تعيين مسؤولين عن وضع سياسات تأمين سلامة وتكامل عمليات النظام	٣,٣٥	٠,٨٦	٦,٨٦٠	٠,٠٠٠

				واستبدالهم بشكل دوري.	
٢٧	وضوح وتفصيل التعهدات الخاصة بعملية تأمين سلامة وتكامل المعالجة والمرتبطة بسياسات حماية النظام واضحة ومفصلة للمستخدمين.	٣,٤٤	٠,٧١	٩,١٢٥	٠,٠٠٠
٢٨	التأكد من تمام ودقة وسلامة العمليات التي تتم من خلال نظام التجارة الإلكترونية الخاص بالشركة	٣,٥٨	٠,٧١	١٠,٥٧٧	٠,٠٠٠
٢٩	مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على سلامة واكتمال العمليات ومواكبتها بشكل مستمر.	٣,٥٠	١,٠١	٦,٨٥٦	٠,٠٠٠
٣٠	تقييم إجراءات سلامة واكتمال العمليات وحماية النظام بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعة	٣,٨٥	٠,٩٤	٩,٩٢٧	٠,٠٠٠
-	المتوسط الحسابي العام	٣,٧١	٠,٥٨	١٤,٤٢ ٦	٠,٠٠٠

تظهر نتائج الجدول رقم (٤-٢٠) وجود توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ تكامل المعالجات (Processing Integrity Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، كون قيم (ت) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما أن قيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول السابق أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00).

وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، وهذا يؤكد وجود توافق بين

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ تكامل المعالجات (Processing Integrity Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

٤-١-٥-٤ اختبار الفرضيات (الفرضية الفرعية الرابعة)

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (٤-٢١)

نتائج اختبار (t) للتعرف على التوافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك

الرقم	الفقرة	المتوسط	الانحراف	قيمة t	دلالة t
-------	--------	---------	----------	--------	---------

		المعياري	الحسابي		
٣١	توثيق وتعريف سياساتها لضمان الخصوصية على الشبكة.	٤,١٩	٠,٧٠	١٦,٦٠٠	٠,٠٠٠
٣٢	ربط وإيصال سياسات الخصوصية على الشبكة للنظام مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم.	٣,٩٦	٠,٦١	١٦,٣٦٤	٠,٠٠٠
٣٣	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف الخصوصية على الشبكة.	٣,٩٠	٠,٦٢	١٥,٤٢٣	٠,٠٠٠
٣٤	مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات الخصوصية على الشبكة.	٣,٧٩	٠,٧٧	١١,٦١١	٠,٠٠٠
٣٥	المصادقة على السياسات التي تحدد خصوصية التعامل في نظام الحماية وتقييمها بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.	٣,٧٩	٠,٨٢	١٠,٨٦٠	٠,٠٠٠
٣٦	تعيين مسؤولين عن وضع سياسات تأمين خصوصية التعامل واستبدالهم بشكل دوري.	٣,٥٨	٠,٨٢	٩,١٤٤	٠,٠٠٠
٣٧	وضوح آلية شبكة ربط نظام التجاره الإلكتروني.	٣,٦٩	٠,٨٧	٩,٣٦٠	٠,٠٠٠
٣٨	يحتوي النظام على إجراءات خاصة بآلية تحديد المسؤوليات المناطة بالأشخاص المسؤولين عن نظام الخصوصية.	٣,٦٩	٠,٦٨	١١,٩٤١	٠,٠٠٠
٣٩	مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على موضوع الخصوصية ومواكبتها بشكل زمني مستمر.	٣,٤٤	٠,٨٩	٧,٢٤١	٠,٠٠٠
٤٠	تقييم إجراءات آلية تأمين الخصوصية وحماية النظام بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعية.	٣,٤٨	٠,٧١	٩,٤٩٧	٠,٠٠٠
-	المتوسط الحسابي العام	٣,٧٥	٠,٥٦	١٥,٥٤ ٩	٠,٠٠٠

تظهر نتائج الجدول رقم (٤-٢١) وجود توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، كون قيم (ت) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما أن قيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول السابق أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00).

وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، مما يشير إلى وجود توافق

بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

٤-٥-١-٥ اختبار الفرضيات (الفرضية الفرعية الخامسة)

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ السرية (Confidentiality Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (٤-٢٢)

نتائج اختبار (t) للتعرف على التوافق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ السرية (Confidentiality Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	دلالة t
٤١	توثيق وتعريف سياساتها لضمان السرية للنظام.	٤,١٥	٠,٧٤	١٥,٣٣٧	٠,٠٠٠
٤٢	ربط وإيصال سياسات السرية لنظامها مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم.	٣,٩٤	٠,٤٨	٢٠,٧٦٤	٠,٠٠٠
٤٣	وضع الاجراءات العملية لتحقيق هدف السرية للنظام.	٤,٠٢	٠,٦٦	١٥,٧٧١	٠,٠٠٠
٤٤	مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات السرية للنظام.	٤,١٧	٠,٧٢	١٥,٩٣٩	٠,٠٠٠
٤٥	المصادقة على السياسات التي تحدد آلية حماية سرية المعلومات وتقييمها بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.	٣,٧١	٠,٧٩	١٠,٤٩٣	٠,٠٠٠
٤٦	تعيين مسؤولين عن وضع سياسات تأمين سرية المعلومات واستبدالهم بشكل دوري.	٣,٦٩	٠,٧٧	١٠,٦٠٠	٠,٠٠٠
٤٧	وضوح آلية شبكة ربط نظام حماية سرية المعلومات.	٣,٩٤	٠,٩٥	١٠,٤٣٥	٠,٠٠٠
٤٨	يحتوي النظام على إجراءات تحدد المصرح لهم بفحص وتوثيق التغييرات التي تستحدث على آلية تأمين حماية سرية المعلومات.	٣,٧٩	٠,٧٤	١٢,٠٥١	٠,٠٠٠
٤٩	مراقبة التغييرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على موضوع سرية المعلومات ومواكبتها بشكل مستمر.	٣,٥٤	٠,٨٧	٨,٢٥٦	٠,٠٠٠
٥٠	تقييم إجراءات آلية تأمين سرية المعلومات وحماية النظام بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعة.	٣,٧١	٠,٨٤	٩,٨٥٥	٠,٠٠٠
-	المتوسط الحسابي العام	٣,٨٦	٠,٦٠	١٥,٦٣ ٣	٠,٠٠٠

تظهر نتائج الجدول رقم (٤-٢٢) وجود توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ السرية (Confidentiality Principle) وفقاً للمشروع

الأمريكي الكندي المشترك، كون قيم (ت) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما أن قيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول السابق أكبر من المتوسط الفرضي ($\text{test value} = 3.00$). وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بوجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ السرية (Confidentiality Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

الفصل الخامس

النتائج و التوصيات

٥-١ النتائج

٥-٢ التوصيات

٥-١ النتائج:

بعد أن انتهى الباحث من تحليل جميع أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها توصل إلى ما يلي:

١. بينت النتائج وجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الالكترونية في الشركات الخدمية الأردنية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويمكن تفسير النتيجة أن نظم المعلومات المحاسبية تزيد من إنتاجية الشركة كما يمكن ان تتزايد الانتاجية كذلك من خلال نظم معلومات أفضل.

٢. أشارت النتائج إلى أنه يوجد توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الحماية (Security Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك. ويمكن تفسير النتيجة أن نظم المعلومات المحاسبية الفاعلة والتي تحوي ميزة الحماية للأنظمة فان ذلك بلا شك يسهل من مهمة الشركة في إيصال رسالتها وبلوغ أهدافها ومنها العمل خارج إطار السوق المحلي والتفاعل مع الأسواق العالمية بسهولة ويسر.

٣. وبينت النتائج وجد توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ جاهزية النظام (Availability Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك. وتفسر هذه النتيجة أنه نظراً لتوفير نظم المعلومات المحاسبية لميزة الجاهزية التي تعني أن يكون النظام جاهزاً للعمل وفقاً للسياسات الموضوعة في شركات الخدمات المبحوثة فان ذلك يمكنها من العمل وفق متطلبات التجارة الالكترونية.

٤. كما توصلت النتائج إلى وجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ تكامل المعالجات (Processing Integrity Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك. وهذا معناه أن جميع الإجراءات التي تم تجهيزها في الشركة بالاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية

وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية ومصرح بها تتوافق ومتطلب مبدأ تكامل المعالجات وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي مما تسهل من عملية انخراط الشركة في موضوع التجارة الإلكترونية.

٥. وأشارت النتائج كذلك إلى وجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك. ومعني هذه النتيجة أن نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الشركات المبحوثة تمكن من الاستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت، بما يتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين الخصوصية للمتعاملين مع الشركات المبحوثة.

٦. وتوصلت النتائج إلى وجود توافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلب مبدأ السرية (Confidentiality Principle) وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك. وتفسر هذه النتيجة أن نظم المعلومات المحاسبية توفر ميزة سرية وموثوقية جميع المعلومات، بما تتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين سرية وموثوقية المعلومات في الشركات المبحوثة.

٧. وأخيراً ورغم وجود توافق بشكل جيد بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الإلكترونية في شركات الخدمات الأردنية، إلا أن عينة الدراسة أشارت إلى وجود بعض المعوقات التي تقلل من ذلك التوافق، كان من أهمها التخوف من مخاطر التجارة الإلكترونية، وحدثة العهد باستخدام هذا النوع من التجارة في الأردن، وخصوصاً أن أجر المحاسبين متدني بشكل عام، بالإضافة إلى المشاكل المحاسبية التي لا تزال ترافق آلية الاعتراف بإيرادات ومصرفات التجارة الإلكترونية.

ويمكن عزو ذلك إلى تخوف القائمين على إدارة الشركات اللذين يعيرون موضوع القرصنة الأهمية البالغة وخوفاً من الوصول إلى بيانات الشركة من قبل أشخاص ليس لهم علاقة، وإن

تستعمل هذه البيانات من قبل منافسين يستطيعون الوصول إليها، كما أن حداثة العهد باستخدام التجارة الإلكترونية في الأردن يعد تغييراً يصعب قبوله أو التعامل به خوفاً من المخاطر التي قد تضر بمصالح الشركة، وأن تدني أجر المحاسبين بشكل عام قد يكون عائقاً أمام تطبيق التجارة الإلكترونية فالمحاسبين كغيرهم من الموظفين يزداد إنتاجهم وأدائهم إذا تم تحفيزهم مادياً ولا سيما ان التحول الى التعامل بالتجارة الإلكترونية بالإضافة إلى التجارة التقليدية قد يحتاج الى جهود اضافية وتحمل اعباء اضافية من قبلهم، وأما بخصوص آلية الاعتراف بالإيرادات والمصروفات المعمول بها في التجارة التقليدية فهي لا تكفي في ظل التجارة الالكترونية وقد يترتب على تطبيق التجارة الإلكترونية مصاريف إضافية يصعب إدراجها ضمن المصروفات التقليدية مما قد يشكل عائقاً أمام التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق التجارة الالكترونية. هذا إلى جانب عدم وجود تشريعات وقوانين وضوابط حكومية تنظم عمليات التجارة الالكترونية مما يزيد من تخوف الشركات من المخاطرة في التعامل وتطبيق التجارة الالكترونية، كما أن صعوبة عملية التدقيق الضريبي لعمليات التجارة الإلكترونية قد يترتب عليها فرض ضرائب على الشركة قد تكون غير مستحقة لعدم وضوح إجراءات التدقيق الضريبي وصعوبته. تتفق النتيجة مع دراسة (دهمش والقشي، ٢٠٠٤) التي بينت في إحدى نتائجها أن مهنة المحاسبة والتدقيق تواجه مشكلة عدم وجود آلية محدودة للاعتراف بالإيرادات والتخصيص الضريبي للعمليات التي تتم في ظل التجارة الإلكترونية، كما وتتفق ونتائج دراسة (العبيد، ٢٠١٢) التي توصلت نتائجها إلى أن أهم هذه معوقات تطبيق التجارة الإلكترونية تتمثل في مخاطر عمليات التجارة الإلكترونية والتخوف منها، وعدم إدراك الإدارة العليا لأهمية تطوير النظام المالي، بالإضافة إلى التكلفة العالية.

٥-٢ التوصيات:

يوصي الباحث وباستناد على النتائج التي تم التوصل إليها إلى ما يلي:

١- الاستناد على المشروع الأمريكي الكندي المشترك كمرجع متخصص للشروط والمبادئ التي يجب توافرها في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة للشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية كي تتوافق مع بيئة التجارة الإلكترونية.

٢- الحد من المعوقات التي تقلل من التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ومتطلبات التجارة الإلكترونية من خلال:

أ- توعية القائمين على إدارة الشركات وتنقيفهم في مجال التطورات التكنولوجية الحديثة التي تساعد في التخفيف من مخاطر التجارة الإلكترونية.

ب- التعريف بالتجارة الإلكترونية ووسائل تطبيقها وبيان مدى الاستفادة منها في تحقيق أهداف الشركات.

ج- الاهتمام الدائم بتطوير العاملين بالشركات بشكل عام والمحاسبين بشكل خاص في الشركات في مجال التجارة الإلكترونية، وتفعيل نظم متطورة للمكافآت والترقيات لنمو الدافعية والتحفيز لدى العاملين، لما لها من دور في زيادة الدافعية للعمل و الانتاجية خاصاً وانهم سيتحملون أعباء وجهود إضافية خلال التحول الى التجارة الالكترونية لم تكن سابقاً.

٣- اصدار تشريعات وقوانين وضوابط تنظم وتراقب عمليات التجارة الإلكترونية، والعمل على مراجعتها دورياً لمواكبة التطور في عمليات التجارة الإلكترونية، وتدريب وتوعية العاملين بالتدقيق الضريبي على هذا النوع من التجارة، مما يسهل مهمتهم في إجراء التدقيق على الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية.

٤- تقديم برامج تدريب من الحكومة للشركات كي تتفاعل مع البيئة الالكترونية للتجارة لمواجهة التنافسية العالمية والتي اوشكت على استخدام البيئة الالكترونية فى معظم التعاملات، فهي ثروة ليست فقط للشركات أو المؤسسات، وإنما للدولة نفسها، وكلما تم الارتقاء بمهاراتها، أدى ذلك إلى المساهمة في التقدم الاقتصادي.

٥- تطوير البرامج التعليمية بالجامعات والمعاهد التعليمية ودعم إعداد وترويج الدراسات في مجال التجارة الإلكترونية وعملياتها من خلال الجهات الرسمية.

٦- الاطلاع على تجارب الشركات الكبرى في مجال نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية، وعلى التطبيقات الحديثة لها على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٧- أن يتم الاستناد على هذه الدراسة المتواضعة كمرجع حول المشروع الأمريكي الكندي المشترك والمعوقات التي تواجه التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة لدى الشركات الخدمية ومتطلبات التجارة الالكترونية وعمل دراسات مستقبلية تشمل قطاعات أخرى.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

- أبو رحمة، اياد زكي محمد، ٢٠٠٩ ، " أساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية ونظم التسوية المحاسبية عنها - دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة "، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة .
- للبنك المركزي الأردني، ٢٠١٣، التقرير السنوي للعام ٢٠١٣، العدد ٥٠، عمان، الاردن
- الجداية، محمد نور، ٢٠٠٩، التجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الجزراوي، إبراهيم محمد علي، وسعيد، لقمان محمد، ٢٠٠٩، " أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية "، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والسبعون، ص ١ - ٣٦ .
- الجعبري، مجدي أحمد السيد، ٢٠١٢، " مدى كفاية الإطار النظري للمحاسبة في ظل عمليات التجارة الإلكترونية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد-الأكاديمية العربية، الدنمارك.
- جمعة، أحمد حلمي، و العرييد، عصام، و الزعبي، زياد، ٢٠٠٣، نظم المعلومات المحاسبية - مدخل تطبيقي معاصر، الطبعة الأولى، دار المناهج للتوزيع و النشر،الأردن.
- الخصيب، صبري، ٢٠١٤، التقرير السنوي لأداء الاقتصاد الأردني للعام ٢٠١٣، منشورات غرفة تجارة عمان،الأردن.
- خليل، ناصر، ٢٠٠٩، التجارة والتسويق الإلكتروني، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
- الدلاهمة، سليمان مصطفى ٢٠٠٨، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط١، عمان-الأردن.

- الدهراوي كمال الدين، ٢٠٠٣، "مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ط٢.
- الدهراوي كمال الدين، محمد سمير، ٢٠٠٢، "نظم المعلومات المحاسبية"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، ط٢.
- دهمش، نعيم، والقشي، ظاهر، ٢٠٠٤، "مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية"، مجلة إربد للبحوث والدراسات، جامعة إربد الأهلية، المجلد ٨، العدد ٢، تموز ٢٠٠٤.
- الرمحي، نضال و الذيبة، زياد، ٢٠١١، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان.
- الرمحي، نضال محمود، وأبو خضرة، حسام عبد الله، وزريقات، محدي عيسى، ٢٠١٠، "مدى تطبيق تبادل البيانات الكترونيا في نظم المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي الأول"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد والإدارة، م ٢٤٣، ص ١٠٩-١٩٢.
- الزيدى، وليد، ٢٠٠٤، "التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت . الموقف القانوني" دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.
- سالمى، علاء، والدباغ، رياض، ٢٠١٠، تقنيات المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
- سلطان، إبراهيم، ٢٠١٠، نظم المعلومات الإدارية: مدخل النظم، الدار الجامعية للنظم، الإسكندرية.
- طارق عبد العال، ٢٠٠٣، التجارة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر.
- الطيطي، خضر مصباح، ٢٠٠٨، التجارة الالكترونية، دار حامد للنشر، عمان-الأردن.

- عبد الهادي، محمد فتحي، وبوعزة، عبد المجيد صالح، ٢٠٠٥، المعلومات و دورها في اتخاذ القرارات وإدارة الازمات، المجلة العربية للمعلومات، ص٦-ص١١، المجلد ١٦.
- العبيد، هيا يعقوب فهد، ٢٠١٢، " مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبية في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- علام، رشيد، ٢٠١٠، " عوائق تطور التجارة الإلكترونية في الوطن العربي - دراسة حالة الجزائر "، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي - المملكة المتحدة.
- العيسى، ياسين، ٢٠٠٣، أصول المحاسبة الحديثة، الجزء الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط ١.
- غنيم، رأفت عبد العزيز، ٢٠٠٢، ورقة عمل بعنوان: دور جامعة الدول العربية في تنمية وتيسير التجارة الإلكترونية بين الدول العربية، جامعة الدول العربية- إدارة قطاعات الخدمات الأساسية، ملحق أول.
- فرج يوسف، أمير، ٢٠٠٣، التجارة الإلكترونية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية-مصر.
- قاسم عبدالرزاق، ٢٠٠٣، "نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١.
- القشي، ظاهر شاهر يوسف، ٢٠٠٣، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا-الأردن.

- مطاحن، ريم خالد، ٢٠٠٩، "مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا-الأردن.
- موسكوف ستيفن، سيمكن مارك، ٢٠٠٥ "نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات: مفاهيم تطبيقات"، ترجمة سعيد، كمال الدين، وحجاج أحمد، دار المريخ للنشر، ط٢، المملكة العربية السعودية.
- يحيى، زياد هاشم، والحبيطي قاسم محسن، ٢٠٠٣، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء، الموصل: العراق.

ثانياً: قائمة المراجع باللغة الاجنبية

- Alsharayri, Majed Adel, 2011, "The E-Commerce Impact on Improving Accounting Information System in Jordanian Hotels" **International Research Journal of Finance and Economics**, Issue75 (2011), P. 14-23.
- Bodnar, George H. and Hopwood, William S., (2004), **Accounting Information Systems** 9th edition, international edition, Person Education Inc. New Jersey
- Exposure Draft, AICPA/CICA, 2002, "Trust Services Principles and Criteria, Incorporating Systrust and Webtrust", Version 1.0, American Institute of Certified Public Accountants, Inc. online available: (www.aicpa.org).
- Francois, J. and Hoekman, B. 2010, "Services Trade and Policy", **Journal of Economic Literature**, 48: P.642-92.

- Glover, Jonathan C., and Ijiri Yuji, 2000, “**Revenue Accounting in the Age of E-Commerce: Exploring Its Conceptual and Analytical Frameworks**”, Paper No. 228163, Available online :(www.ssrn.com)
- Huuhtanen, Juha, 2004, “**Critical Success Factors in Integration of Ecommerce and Financial Information Systems, Case Study : Elisa ShopIt- Virtual Store**”, M.Sc Thesis in accounting, The Swedish School of Economics and Business, Administration, Swedish.
- Joins, J. Scherer, C. & Scheufele, D. 2003.' **Exploring motivations for ecommerce**'. Journal of consumer Marketing, 20(2), 90-106.
- Kox, H. and Rubalcaba, L. 2007, "**Analysing the contribution of business services to European economic growth**". MPRA, Paper n.9 2003.
Online at:<http://mpa.ub.uni-muenchen.de/2003/>
- Laudon K. C. and Laudon J. P. 2006, "**Management Information Systems**", 9th ed., Prentice Hall.
- Lin, C, Huang, Y, Burn, J., 2007, “**Realising B2B e-commerce benefits: the link with IT maturity, evaluation practices, and B2BEC adoption readiness**”, European Journal of Information Systems, 16, 806-819.
- Sekaran, UMA. 2003, **Research Methods for Managers**, (A Skill Building Approach), John Wiley and Sons, New York.
- Qatawneh, Adel M, 2012, “The Effect of Electronic Commerce on the Accounting Information System of Jordanian Banks”, **International Business Research**, Canadian Center of Science and Education, Vol. 5, No. 5; May 2012, P.158-163.

الملاحق

ملحق (١)

عينة الدراسة

من ٢٠١٢-٢٠١١ إلى ٢٠١٢-٢٠١١		
*النشرة السنوية - بورصة عمان		
عدد ايام التداول	الرمز	الشركة
قطاع الخدمات		
194	IBNH	مستشفى ابن الهيثم
207	AIEI	الدولية للتعليم
246	TAJM	التجمعات للمشاريع السياحية
199	MALL	الدولية للفنادق والاسواق
244	FOOD	النموذجية للمطاعم
250	SURA	سُرى
242	RICS	الركائز
249	RJAL	الملكية الأردنية
238	MSFT	مسافات للنقل
248	NAQL	المقايضة للنقل
246	FATI	الفاتحون العرب
246	TRUK	العبور
249	JTEL	الاتصالات الأردنية
241	PRES	الرأي
248	JOEP	الكهرباء الأردنية
249	JOPT	مصفاة الأردن /جوبيترول
183	IREL	كهرباء إريد
249	MANE	آفاق للطاقة
248	SECO	الجنوب للإلكترونيات
246	OFTC	أوفتك القابضة
227	DKHS	الخليلي و أولاده
248	SIJC	الاستثمارات المتخصصة
232	JITC	المركز الأردني
217	JMIL	الجميل

ملحق رقم (٢) استبانة الدراسة

جامعة عمان العربية
كلية الأعمال
قسم المحاسبة/ برنامج الماجستير

السادة/ المحترمون

يقوم الباحث بإجراء دراسة استكمالاً لمتطلبات شهادة الماجستير، بعنوان: "تقييم مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية ومتطلبات التجارة الالكترونية في قطاع الخدمات".
ونظراً لما تتمتعون به من خبرة عملية ودراية، وبحكم موقعكم الوظيفي المتعلق بموضوع الرسالة فإن الباحث يأمل منكم التفضل بالمشاركة الفاعلة والبناءة بالإطلاع على فقرات هذه الاستبانة، والإجابة العلمية الدقيقة عن جميع أسئلتها وبموضوعية، لما لذلك من أثر جوهري في الوصول الى نتائج دقيقة وقاطعة يمكن الاعتماد عليها و تعميمها.

ويؤكد الباحث لكم بأن جميع المعلومات التي سيتم جمعها ستعامل بسرية تامة وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث

الجزء الأول: المعلومات الديموغرافية

يرجى التفضل بوضع إشارة (x) أمام الإجابة المناسبة.

١- الوظيفة الحالية:

☐ مدير مالي ☐ محاسب ☐ مستشار مالي
☐ رئيس حسابات ☐ أخرى (الرجاء ذكرها).....

٢- المؤهل العلمي:

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
☐ أخرى (الرجاء ذكرها).....

٣- التخصص العلمي

☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ إدارة
☐ تمويل ☐ أخرى (الرجاء ذكرها).....

٤- سنوات الخبرة

☐ أقل من خمس سنوات ☐ من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات ☐ ١٠ سنوات فأكثر

٥- هل لديكم تعامل بالتجارة الإلكترونية

☐ نعم ☐ لا

٦- في حالة الإجابة على السؤال السابق (بنعم)، فما هو حجم التعاملات بالتجارة الإلكترونية لديكم

☐ كبير ☐ متوسط ☐ صغير
☐ أخرى (الرجاء ذكرها).....

٧- في حالة الإجابة على السؤال رقم ٥ (بلا)، فهل تنوي الشركة التعامل بالتجارة الإلكترونية لديكم

☐ لا ☐ نعم

الجزء الثاني: الخاص بالفرضيات

مقدمة:

لقد صممت هذه الاستبانة وفقاً للمبادئ الواردة في المشروع المشترك بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ومعهد المحاسبين القانونيين الكندي حول مبادئ متطلبات التجارة الإلكترونية المتمثلة بمبادئ موثوقية التجارة الإلكترونية (Web Trust) المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك والتي يجب ان تتوافر في نظم المعلومات المحاسبية كي تتوافق مع مبادئ متطلبات بيئة التجارة الإلكترونية ، التي يمكن تلخيصها بالتالي:

- ١- مبدأ الحماية (Security): وينص على أن يكون النظام محمياً من الاختراقات غير المصرح بها.
- ٢- مبدأ جاهزية النظام (Availability): وينص على أن النظام جاهزاً للعمل وفقاً للسياسات الموضوع.
- ٣- مبدأ تكامل المعالجة (Processing Integrity): وينص على أنه قد تم التأكد من أن جميع الإجراءات قد تم تجهيزها وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية مصرحاً بها.
- ٤- مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy): وينص على أن الاستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الإلكترونية من خلال شبكة الإنترنت، يتمشى مع سياسات الشركة الموضوع لتأمين الخصوصية المتعاملين معها.
- ٥- مبدأ السرية (Confidentiality): وينص على أن سرية جميع المعلومات، تتماشى مع سياسات الشركة الموضوع لتأمين سرية المعلومات.

أولاً: برأيكم، ما مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية (السياسات، والإجراءات) المطبقة لديكم وبنود مبدأ الحماية (Security) التالية و المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك؟

ت	الفقرات	درجة التوافق				
		كبير جداً	كبير	متوسط	متدني	متدني جداً
٠١	توثيق وتعريف سياسات الضمان والامان والحماية للنظام.					
٠٢	ربط وايصال سياسات حماية النظام مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم.					
٠٣	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف حماية النظام.					
٠٤	مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات الحماية للنظام.					
٠٥	وجود سياسات حماية وضعت بشكل مسبق و تم الافصاح عنها.					
٠٦	توثيق متطلبات الحماية للمستخدمين.					
٠٧	وضوح وتفصيل التعهدات الخاصة بعملية حماية النظام للمستخدمين.					
٠٨	وجود آليات وإجراءات تمنع دخول الفيروسات والبرامج غير المصرح لها.					
٠٩	مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة نظام الحماية ومواكبتها بشكل مستمر.					
٠١٠	تقييم نظام الحماية بشكل دوري والتأكد من مطابقته لسياسات الموضوع.					

ثانياً: برأيكم، ما مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية (السياسات، والإجراءات) المطبقة لديكم وينود مبدأ جاهزية النظام (Availability) التالية والمنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك؟

ت	الفقرات	درجة التوافق				
		كبير جداً	كبير	متوسط	متدني	متدني جداً
٠١١	توثيق وتعريف السياسات الخاصة بجاهزية للنظام.					
٠١٢	ربط وايصال سياسات جاهزية النظام مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم.					
٠١٣	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف جاهزية النظام.					
٠١٤	مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات الجاهزية للنظام.					
٠١٥	المصادقة على السياسات التي تحدد جاهزية النظام وتقييمها بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.					
٠١٦	تعيين مسؤولين عن جاهزية النظام واستبدالهم بشكل دوري.					
٠١٧	وضوح وتفصيل التعهدات الخاصة بعملية الجاهزية والمرتبطة					

					بسياسات حماية النظام للمستخدمين.
					١٨. احتواء النظام على تقنيات تكنولوجية تساهم في جعل النظام جاهزاً للاستخدام.
					١٩. مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على جاهزيته ومواكبتها بشكل مستمر.
					٢٠. تقييم جاهزية النظام بشكل دوري ومطابقته بالسياسات
ثالثاً: برأيكم، ما مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية (السياسات، والإجراءات) المطبقة لديكم وبنود مبدأ تكامل المعالجة (Processing Integrity) التالية و المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك؟					
ت	الفقرات	درجة التوافق			
		كبير جداً	كبير	متوسط	متدني جداً
٢١.	توثيق وتعريف السياسات لضمان تكامل المعالجة للنظام.				
٢٢.	ربط وإيصال سياسات تكامل المعالجة للنظام مع الجهات المسؤولة لديها والمستخدمين المصرح لهم.				
٢٣.	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف تكامل المعالجة للنظام.				
٢٤.	مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات تكامل المعالجة للنظام.				
٢٥.	المصادقة على السياسات التي تحدد تكامل معالجة النظام وتقييمها بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.				
٢٦.	تعيين مسؤولين عن وضع سياسات تأمين سلامة وتكامل عمليات النظام واستبدالهم بشكل دوري.				
٢٧.	وضوح وتفصيل التعهدات الخاصة بعملية تأمين سلامة وتكامل المعالجة والمرتبطة بسياسات حماية النظام واضحة ومفصلة للمستخدمين.				
٢٨.	التأكد من تمام ودقة وسلامة العمليات التي تتم من خلال نظام التجارة الإلكترونية الخاص بالشركة				
٢٩.	مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على سلامة واكتمال العمليات ومواكبتها بشكل مستمر.				
٣٠.	تقييم إجراءات سلامة واكتمال العمليات وحماية النظام بشكل دوري ومطابقته بالسياسات الموضوعية				
رابعاً: برأيكم، ما مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية (السياسات، والإجراءات) المطبقة لديكم وبنود مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy) التالية و المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك؟					
ت	الفقرات	درجة التوافق			

	كبير جداً	كبير	متوسط	متدني	متدني جداً
٣١.					توثيق وتعريف سياساتها لضمان الخصوصية على الشبكة.
٣٢.					ربط وإيصال سياسات الخصوصية على الشبكة للنظام مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم.
٣٣.					وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف الخصوصية على الشبكة.
٣٤.					مراقبة النظام واتخاذ إجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات الخصوصية على الشبكة.
٣٥.					المصادقة على السياسات التي تحدد خصوصية التعامل في نظام الحماية وتقييمها بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.
٣٦.					تعيين مسؤولين عن وضع سياسات تأمين خصوصية التعامل واستبدالهم بشكل دوري.
٣٧.					وضوح آلية شبكة ربط نظام تجاره الإلكتروني.
٣٨.					يحتوي النظام على إجراءات خاصة بآلية تحديد المسؤوليات المناطة بالأشخاص المسؤولين عن نظام الخصوصية.
٣٩.					مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على موضوع الخصوصية ومواكبتها بشكل زمني مستمر.
٤٠.					تقييم إجراءات آلية تأمين الخصوصية وحماية النظام بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعية.

خامساً: برأيكم، ما مدى التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية (السياسات، والإجراءات) المطبقة لديكم وبنود مبدأ السرية (Confidentiality) التالية و المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك؟

ت	الفقرات	درجة التوافق				
		كبير جداً	كبير	متوسط	متدني	متدني جداً
٤١.	توثيق وتعريف سياساتها لضمان السرية للنظام.					
٤٢.	ربط وإيصال سياسات السرية لنظامها مع الجهات المسؤولة والمستخدمين المصرح لهم.					
٤٣.	وضع الإجراءات العملية لتحقيق هدف السرية للنظام.					
٤٤.	مراقبة النظام واتخاذ اجراءات للحفاظ والالتزام بسياسات السرية للنظام.					
٤٥.	المصادقة على السياسات التي تحدد آلية حماية سرية المعلومات وتقييمها بشكل دوري من قبل أشخاص معينين أو مجموعة محددة.					

٤٦.	تعيين مسؤولين عن وضع سياسات تأمين سرية المعلومات واستبدالهم بشكل دوري.					
٤٧.	وضوح آلية شبكة ربط نظام حماية سرية المعلومات.					
٤٨.	يحتوي النظام على إجراءات تحدد المصرح لهم بفحص وتوثيق التغييرات التي تستحدث على آلية تأمين حماية سرية المعلومات.					
٤٩.	مراقبة التغييرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة النظام ومدى تأثيرها على موضوع سرية المعلومات ومواكبتها بشكل مستمر.					
٥٠.	تقييم إجراءات آلية تأمين سرية المعلومات وحماية النظام بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعة.					
برأيكم، ما مدى مساهمة البنود التالية في أن تكون عائقاً أمام التوافق بين نظم المعلومات المحاسبية (السياسات، والإجراءات) المطبق لديكم ومتطلبات التجارة الإلكترونية.						
ت	الفقرات	درجة المساهمة				
		كبير جداً	كبير	متوسط	متدني	متدني جداً
٥١.	آلية الاعتراف بالايادات والمصروفات المعمول بها في التجارة التقليدية لا تكفي في ظل التجارة الإلكترونية					
٥٢.	غياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الإلكترونية					
٥٣.	تعقيد عمليات التجارة الإلكترونية					
٥٤.	قلة خبرة المحاسبين في هذا المجال					
٥٥.	قلة خبرة الإدارة العليا في هذا المجال					
٥٦.	حادثة عهد استخدام التجارة الإلكترونية في الأردن					
٥٧.	التخوف من مخاطر التعامل بالتجارة الإلكترونية					
٥٨.	توجد صعوبات رقابية على عمليات التجارة الإلكترونية					
٥٩.	عدم وجود دورات متخصصة بهذا المجال					
٦٠.	تدني أجر المحاسبين بشكل عام					
٦١.	صعوبة عملية التدقيق الضريبي لعمليات التجارة الإلكترونية					
٦٢.	عدم وجود تشريعات وقوانين وضوابط حكومية تنظم عمليات التجارة الإلكترونية					
٦٣.	التكلفة العالية في مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع					
٦٤.	عدم كفاية البنية التحتية للاتصالات اللاسلكية والوصول بشبكة الإنترنت أو ارتفاع كلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت					

في حالة وجود أي معوقات أخرى، أو أي مقترحات ارجو ذكرها بالاسفل:

.....

.....

.....

.....

وتقبلوا فائق الشكر والإحترام

الملحق رقم (٣)

أسماء محكمي الاستبانة

الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي

جامعة عمان العربية

الدكتور محمد شبيطة

جامعة عمان العربية

الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان

جامعة اليرموك

الدكتور رامي طبيشات

جامعة اليرموك

الملحق رقم (٣)

نتائج التحليل الإحصائي

current.job

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
41.7	41.7	41.7	20	financial boss	Valid

60.4	18.8	18.8	9	accountant	
77.1	16.7	16.7	8	financial consultant	
93.8	16.7	16.7	8	accountant chief	
100.0	6.3	6.3	3	others	
	100.0	100.0	48	Total	

scientific.qualification

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
60.4	60.4	60.4	29	Bachelor's	Valid
87.5	27.1	27.1	13	Master	
95.8	8.3	8.3	4	Doctorate	
100.0	4.2	4.2	2	Others	
	100.0	100.0	48	Total	

scientific.specialized

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
77.1	77.1	77.1	37	accountant	Valid
85.4	8.3	8.3	4	banking and financial science	
93.8	8.3	8.3	4	Administration	
100.0	6.3	6.3	3	finance	
	100.0	100.0	48	Total	

Expertise.years

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
18.8	18.8	18.8	9	less than 5 years	Valid
52.1	33.3	33.3	16	5- less than 10 years	
100.0	47.9	47.9	23	10 years and more	
	100.0	100.0	48	Total	

Electronic.march

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
77.1	77.1	77.1	37	yes	Valid
100.0	22.9	22.9	11	no	
	100.0	100.0	48	Total	

march.dealing

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
22.9	22.9	22.9	11	.00	Valid
43.8	20.8	20.8	10	Big	
79.2	35.4	35.4	17	Average	

100.0	20.8	20.8	10	Small	
	100.0	100.0	48	Total	

If.question.5.no

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
75.0	75.0	75.0	36	.00	Valid
95.8	20.8	20.8	10	yes	
100.0	4.2	4.2	2	no	
	100.0	100.0	48	Total	

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.263	1.821	3.04	48	A1
.066	.459	4.21	48	A2
.102	.704	4.19	48	A3
.109	.755	4.06	48	A4
.138	.959	3.88	48	A5
.108	.751	4.10	48	A6
.134	.928	4.10	48	A7
.126	.874	4.29	48	A8
.138	.953	3.67	48	A9
.115	.798	3.71	48	A10
.07266	.50339	3.9250	48	الحماية

One-Sample Test

Test Value = 3.0							
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t		
Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower		
1.07	.01	.542	.045	47	2.060	A1	
1.84	1.57	1.708	.000	47	25.767	A2	
1.89	1.48	1.688	.000	47	16.600	A3	
1.78	1.34	1.563	.000	47	14.332	A4	
1.65	1.10	1.375	.000	47	9.931	A5	
1.82	1.39	1.604	.000	47	14.807	A6	
1.87	1.33	1.604	.000	47	11.976	A7	
2.05	1.54	1.792	.000	47	14.200	A8	
1.44	.89	1.167	.000	47	8.483	A9	
1.44	.98	1.208	.000	47	10.493	A10	
1.5712	1.2788	1.42500	.000	47	19.612	الحماية	

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.103	.713	4.04	48	B11
.113	.786	4.25	48	B12
.107	.744	4.00	48	B13
.112	.778	4.10	48	B14

.136	.942	3.92	48	B15
.162	1.123	3.63	48	B16
.099	.689	3.69	48	B17
.109	.758	4.25	48	B18
.152	1.051	3.46	48	B19
.131	.907	3.83	48	B20
.09507	.65867	3.8977	48	النظام.جاهزة

One-Sample Test

Test Value = 3.0							
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t		
Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower		
1.75	1.33	1.542	.000	47	14.973	B11	
1.98	1.52	1.750	.000	47	15.435	B12	
1.72	1.28	1.500	.000	47	13.973	B13	
1.83	1.38	1.604	.000	47	14.278	B14	
1.69	1.14	1.417	.000	47	10.424	B15	
1.45	.80	1.125	.000	47	6.942	B16	
1.39	.99	1.188	.000	47	11.941	B17	
1.97	1.53	1.750	.000	47	15.997	B18	
1.26	.65	.958	.000	47	6.317	B19	
1.60	1.07	1.333	.000	47	10.185	B20	
1.5890	1.2065	1.39773	.000	47	14.702	النظام.جاهزة	

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.092	.640	3.88	48	C21
.093	.641	3.81	48	C22
.091	.633	3.94	48	C23
.094	.651	4.04	48	C24
.131	.905	3.77	48	C25
.125	.863	3.35	48	C26
.103	.712	3.44	48	C27
.102	.710	3.58	48	C28
.146	1.011	3.50	48	C29
.136	.945	3.85	48	C30
.08434	.58431	3.7167	48	المعالجة.تكاملي

One-Sample Test

Test Value = 3.0							
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t		
	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	
	1.56	1.19	1.375	.000	47	14.885	
							C21

1.50	1.13	1.313	.000	47	14.186	C22
1.62	1.25	1.438	.000	47	15.742	C23
1.73	1.35	1.542	.000	47	16.408	C24
1.53	1.01	1.271	.000	47	9.731	C25
1.10	.60	.854	.000	47	6.860	C26
1.14	.73	.938	.000	47	9.125	C27
1.29	.88	1.083	.000	47	10.577	C28
1.29	.71	1.000	.000	47	6.856	C29
1.63	1.08	1.354	.000	47	9.927	C30
1.3863	1.0470	1.21667	.000	47	14.426	المعالجة بتكامل

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.102	.704	4.19	48	D31
.089	.617	3.96	48	D32
.091	.627	3.90	48	D33
.111	.771	3.79	48	D34
.119	.824	3.79	48	D35
.118	.821	3.58	48	D36
.127	.879	3.69	48	D37
.099	.689	3.69	48	D38
.129	.897	3.44	48	D39
.103	.714	3.48	48	D40
.08039	.55697	3.7500	48	الخصوصية

One-Sample Test

Test Value = 3.0							
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t		
Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower		
1.89	1.48	1.688	.000	47	16.600	D31	
1.64	1.28	1.458	.000	47	16.364	D32	
1.58	1.21	1.396	.000	47	15.423	D33	
1.52	1.07	1.292	.000	47	11.611	D34	
1.53	1.05	1.292	.000	47	10.860	D35	
1.32	.84	1.083	.000	47	9.144	D36	
1.44	.93	1.188	.000	47	9.360	D37	
1.39	.99	1.188	.000	47	11.941	D38	
1.20	.68	.938	.000	47	7.241	D39	
1.19	.77	.979	.000	47	9.497	D40	
1.4117	1.0883	1.25000	.000	47	15.549	الخصوصية	

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.107	.743	4.15	48	E41
.069	.480	3.94	48	E42
.096	.668	4.02	48	E43
.105	.724	4.17	48	E44

.115	.798	3.71	48	E45
.112	.776	3.69	48	E46
.138	.954	3.94	48	E47
.107	.743	3.79	48	E48
.126	.874	3.54	48	E49
.123	.849	3.71	48	E50
.08729	.60476	3.8646	48	السرية

One-Sample Test

Test Value = 3.0							
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t		
Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower		
1.86	1.43	1.646	.000	47	15.337	E41	
1.58	1.30	1.438	.000	47	20.764	E42	
1.71	1.33	1.521	.000	47	15.771	E43	
1.88	1.46	1.667	.000	47	15.939	E44	
1.44	.98	1.208	.000	47	10.493	E45	
1.41	.96	1.188	.000	47	10.600	E46	
1.71	1.16	1.438	.000	47	10.435	E47	
1.51	1.08	1.292	.000	47	12.051	E48	
1.30	.79	1.042	.000	47	8.256	E49	
1.45	.96	1.208	.000	47	9.855	E50	
1.5402	1.1890	1.36458	.000	47	15.633	السرية	

One-Sample Statistics

Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
.07266	.50339	3.9250	48	الحماية
.09507	.65867	3.8977	48	النظام جاهزة
.08434	.58431	3.7167	48	المعالجة تكامل
.08039	.55697	3.7500	48	الخصوصية
.08729	.60476	3.8646	48	السرية
.07816	.54148	3.8346	48	المحاسبية. المعلومات نظم

One-Sample Test

Test Value = 3.0							
95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t		
	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	
	1.5712	1.2788	1.42500	.000	47	19.612	
							الحماية

1.5890	1.2065	1.39773	.000	47	14.702	النظام جاهزة
1.3863	1.0470	1.21667	.000	47	14.426	المعالجة تكامل
1.4117	1.0883	1.25000	.000	47	15.549	الخصوصية
1.5402	1.1890	1.36458	.000	47	15.633	السرية
1.4918	1.1774	1.33458	.000	47	17.076	المحاسبية. المعلومات. نظم

Descriptive Statistics

Std. Deviation	Mean	N	
1.005	3.60	48	F51
1.016	3.23	48	F52
.928	3.23	48	F53
.934	3.35	48	F54
1.111	3.48	48	F55
.663	3.67	48	F56
.753	3.83	48	F57
.989	3.52	48	F58
.824	3.54	48	F59
.724	3.67	48	F60
.796	3.56	48	F61
.939	3.60	48	F62
.849	3.54	48	F63
.665	3.06	48	F64
		48	Valid N (listwise)

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
10	.799	.706

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
10	.929	.927

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
10	.915	.912

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
10	.903	.904

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
10	.932	.931

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
50	.976	.972

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
14	.805	.805

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	Cronbach's Alpha
64	.969	.964